إسرائيل وحماس

جدلية التدافع والتواصل والتفاوض

2014-1987

تأليف
أشرف عثمان بدر

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

إسرائيل وحماس

جدلية التدافع والتواصل والتفاوض

2014-1987

تأليف

أشرف عثمان بدر

مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

Israel and Hamas: The Dialectic of Mutual Restraining, Communication, and Negotiations 1987–2014

By:
Ashraf Othman Bader

أصل هذا الكتاب هو رسالة نال بها المؤلف درجة الماجستير في الدراسات الإقليمية من معهد الدراسات الإقليمية، جامعة القدس، القدس، سنة 2014. وقد أشرف على الرسالة د. محمود محارب.

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى
2016م – 1437هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-59-8

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: 44 36 80 1 961 +
تلفاكس: 43 36 80 1 961 +
ص.ب.: 5034–14 **بيروت – لبنان**
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج
مروة غلاييني

تصميم الغلاف
ربيع مراد

طباعة
CA s.a.r.l. Beirut, Lebanon

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 3

المقدمة 5

تمهيد 7

الفصل الأول: الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها "إسرائيل" مع حماس وأثرها على مسار الحركة .....(17–64)

مقدمة 19

المبحث الأول: الاستراتيجية السياسية الإسرائيلية في التعامل مع حماس 19

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في التعامل مع حماس 24

المبحث الثالث: السياسات الإسرائيلية تجاه حماس: 26

أولاً: محور الردع 26

ثانياً: محور الاحتواء 42

ثالثاً: محور وقائي 50

المبحث الرابع: كيف تعاملت حماس مع السياسات الإسرائيلية 56

خاتمة 64

الفصل الثاني: الاتصالات والمفاوضات بين "إسرائيل" وحماس .....(65–120)

مقدمة 67

المبحث الأول: موقف الطرفين من المفاوضات المباشرة وغير المباشرة: 67

أولاً: الموقف الإسرائيلي 67

ثانياً: موقف حماس 71

المبحث الثاني: الاتصالات والمفاوضات المباشرة بين الطرفين: 77

أولاً: اتصالات ومفاوضات الزهار 78

ثانياً: اتصالات ومفاوضات السجون 79

المبحث الثالث: الاتصالات والمفاوضات غير المباشرة بين الطرفين: 86

أولاً: اتصالات توليدانو 86

ثانياً: اتصالات الإبعاد 86

ثالثاً: اتصالات ومفاوضات نحشون 87

رابعاً: مفاوضات الهدنة 89

خامساً: مفاوضات الوثيقة السويسرية "وثيقة أحمد يوسف" 105

سادساً: اتصالات ومفاوضات النواب المقدسيين 107

سابعاً: مفاوضات شاليط 109

خاتمة 118

الملاحق 121

المصادر والمراجع 127

الفصل الثاني

الاتصالات والمفاوضات بين "إسرائيل" وحماس

الاتصالات والمفاوضات بين "إسرائيل" وحماس

مقدمة:

تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، أولها يدور حول موقف "إسرائيل" وحماس من المفاوضات المباشرة وغير المباشرة والتطورات التي لحقت بمواقف الطرفين في هذا الشأن، ومن ثم تمّ الانتقال في المبحث الثاني للحديث عن الاتصالات والمفاوضات المباشرة التي تمت بين الطرفين وبشكل خاص في السجون، وقد تمّ إنهاء هذا الفصل بالمبحث الثالث الذي يتعرض للمفاوضات غير المباشرة التي تركز أغلبها حول موضوع تبادل الأسرى وإعلان الهدنة.

المبحث الأول: موقف الطرفين من المفاوضات المباشرة وغير المباشرة:

أولاً: الموقف الإسرائيلي:

الموقف الإسرائيلي المعلن هو الرفض التام لفكرة التفاوض أو الحديث مع حماس، وهذا الموقف جسدته حكومات "إسرائيل" المتعاقبة من أيام حكومة رابين (1992–1995)، بتجاهلها مبادرات حماس السياسية أو حتى التفاوض معها من أجل تبادل للأسرى، كما حدث في حالة الجندي نسيم توليدانو، لكن هذا الرفض أصبح مثار جدل داخلي في الأوساط السياسية والأكاديمية الإسرائيلية، وبدأت تظهر أصوات قوية تدعو إلى التعامل مع حماس وخصوصاً بعد فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي وسيطرتها على قطاع غزة ، فأصدر معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي دراسة بعنوان: "في نهاية الأمر، أيضاً حماس"، يشير فيها واضعو الدراسة إلى أنه من غير المتوقع أن تختفي حركة حماس قريباً من الساحة الفلسطينية وأنها ستظل لاعباً سياسياً مهماً ولديه من القوة التي تمكنه من تخريب أيّ عملية سلام محتملة، وحصول

"إسرائيل" على هدنة طويلة الأمد مقابل ثمن معقول سوف يكون مفيداً لـ"إسرائيل"[1]. الأمر اللافت أنه لم يمنع وجود رأي عام في "إسرائيل" يرى بأن حماس لن تكون شريكاً محتملاً —بسبب أيديولوجيتها التي ترفض بموجبها وجود "دولة إسرائيل"— واضعي الدراسة من دعوتهم للتفاوض مع حماس وعدم اعتبار رفض حماس الاعتراف بـ"إسرائيل" عائقاً يمنع ذلك.

لم تلقِ المؤسسة الإسرائيلية بالاً لهذه الدراسة، واستمرت في سياستها القائمة على رفض التعامل مع حماس، بل إن الحكومات الإسرائيلية رفضت التعامل مع أيّ حكومة تكون حماس شريكة بها، عبّر عن ذلك نتنياهو بقوله: "إذا دخلت حماس في الحكومة الفلسطينية، فلن تكون هنالك مفاوضات"[2]. برر نائب رئيس الوزراء سيلفان شالوم Silvan Shalom موقف حكومته بقوله: "في اللحظة التي فازت فيها حماس بالانتخابات، العالم كله طلب منها الاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب، هل نذهب نحن لإجراء محادثات مع حكومة كل العالم يقاطعها؟! هذا أمر مرفوض من أساسه"[3]. ومن وجهة نظر تسيبي ليفني فإنه "ممنوع على إسرائيل التفاوض مع حماس، فالتفاوض مع حماس خطأ كبير بل يجب ضربها من أجل إعادة قوة الردع وعدم الحديث معهم"، وتعزو ليفني ذلك إلى أن "حماس تنظيم إسلامي متطرف ولا يوجد احتمال للتوصل إلى اتفاق معهم، لأنهم لا يوافقون على إنهاء الصراع"[4].

جبهة الرفض لمبدأ التفاوض مع حماس في الوسط السياسي الإسرائيلي تعتمد على أربعة ركائز أساسية، أولها: أن حماس "إرهابية" ولا يمكن التفاوض مع "الإرهاب". وثانيها: أن التفاوض معها يعطيها شرعية. ثالثها: أن التفاوض معها يعني وضع "إسرائيل" على قدم المساواة مع حماس ومعاملتها بندية، وهذا مرفوض في العقلية الإسرائيلية. وأخيراً: أن حماس لن تعترف بحق "إسرائيل" في الوجود بسبب أيديولوجيتها ورفضها إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

---

[1] يورام شفيتزر وأمير كوليك، "في نهاية الأمر: أيضاً حماس،" **التقدير الاستراتيجي لمعهد الأمن القومي الإسرائيلي**، مجلد 10، عدد 2، آب/ أغسطس 2007، ص 47، انظر:
http://d26e8pvoto2x3r.cloudfront.net/uploadimages/Import/(FILE)1193316314.pdf (بالعبرية)

[2] موقع والا الإخباري، 2011/12/25، انظر: http://news.walla.co.il/?w=//1888358 (بالعبرية)

[3] موقع والا الإخباري، 2011/11/20، انظر: http://news.walla.co.il/?w=//1878427 (بالعبرية)

[4] موقع والا الإخباري، 2011/12/18، انظر: http://news.walla.co.il/?w=//2598214 (بالعبرية)

من ناحية أخرى وعلى أثر صمود حركة حماس السياسي وإفشالها جميع السياسات الإسرائيلية من حصار وحرب، والتي تهدف إلى تليين مواقفها وإجبارها على القبول بشروط الرباعية، بدأت بعض الأصوات من أكاديميين وسياسيين تعلو مناديةً بضرورة فتح حوار مع حماس، حيث صرح افريام هليفي Efraim Halevy رئيس الموساد السابق: "لا يمكن التفاوض مع الفلسطينيين دون التفاوض مع حماس، صحيح أنهم شياطين لكنهم يلتزمون بكلمتهم". ويضيف هليفي:

> الاعتراف بوجود دولة إسرائيل لا يجب أن يكون شرطاً للتفاوض، وإلا لن يكون بأي يوم من الأيام تفاوض، من الممكن إجراء مفاوضات مع حماس بدون أن تعترف بدولة إسرائيل، وبعد الوصول إلى اتفاق نهائي يعترف الطرفان ببعضهما، يوجد لنا حقّ بالوجود لو لم تعترف حماس بذلك، نحن نعطيهم وزن كبير إذا أصرينا على أن يعترفوا بنا، فقط الاعتراف باتفاقيات السلام ووقف الأعمال العدائية هي الشروط التي يجب أن تسبق المفاوضات[5].

عبّر شلومو بن عامي، وزير الخارجية السابق، عن موقف شبيه عندما قال: "حماس لديها أيديولوجية لا تطاق، لكن في نهاية الأمر سنحتاج إلى إجراء مفاوضات معهم"[6]. بن عامي لم يكتف بالتصريحات الصحفية، بل انضم لمجموعة مكونة من 24 شخصية سياسية، من بينهم وزراء خارجية ورؤساء ووزراء دفاع سابقون وطلبوا من وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون Hillary Clinton ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون Catherine Ashton أن تعملا على ضمّ حماس لأي ترتيب واتفاق سلام مستقبلي بين الفلسطينيين و"إسرائيل"[7].

حتى اللحظة الراهنة، يبقى التيار السائد في الساحة السياسية الإسرائيلية التيار الذي يشترط قبول حماس بشروط الرباعية من أجل التفاوض معها. يعقوب بيري Yaakov Perry رئيس الشاباك السابق، وزير العلوم في حكومة نتنياهو عن حزب يش عتيد (يوجد مستقبل) Yesh Atid، والمنتمي لمجموعة "إسرائيل تبادر" التي تضم أكثر

---

[5] ساره ليبوفيتش، هل لا يوجد مفر من الحديث مع حماس، صحيفة **معاريف**، 2011/6/25، انظر: http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/253/321.html (بالعبرية)

[6] **المرجع نفسه**.

[7] **المرجع نفسه**.

من أربعين شخصية سياسية وأمنية، عبر عن هذا الرأي بقوله: "التفاوض مع حماس لا يختلف عن التفاوض مع فتح التي كانت منظمة إرهابية ورغم ذلك تفاوضنا معها، إذا اعترفت حماس بحق إسرائيل في الوجود ونبذت العنف يمكن التفاوض معها"[8]. الرأي نفسه صرح به شاؤول موفاز رئيس حزب كاديما Kadima بقوله: "إذا وافقت حماس على شروط الرباعية ممكن التفاوض معهم"[9].

الفريق الداعي لإجراء مفاوضات مع حماس استند مؤخراً للتغيرات التي تشهدها المنطقة وتأثير الربيع العربي، ففي مقالة لدوري جولد Dore Gold، المستشار السياسي لنتنياهو وسفير "إسرائيل" السابق لدى الأمم المتحدة، بعنوان "تأثير الربيع العربي، حماس مرة أخرى غير خجولة"، وعلى إثر صعود الإخوان المسلمين في مصر، يشير إلى أن أمريكا بنفسها تدير محادثات مع طالبان، كما أن بريطانيا أدارت محادثات مع الجيش الإيرلندي، وأن "إسرائيل" ستتأثر بنتائج محادثات أمريكا وطالبان وسوف تدير بنفسها محادثات مع حماس[10].

الأصوات الداعية لإجراء المفاوضات مع حماس عادت وخبت من جديد على وقع الأحداث في المحيط العربي والانقلاب على حكم الإخوان في مصر، وربما كان السبب هو انتعاش آمال الساسة الإسرائيليين في القضاء على حكم حماس في غزة بعد أن تمّ تشديد الحصار عليها من قبل نظام الانقلاب في مصر، إلا أن هذه الأصوات عادت وانتعشت في وسائل الإعلام على إثر حرب الجرف الصامد ونتائجها.

استعراض الموقف الإسرائيلي بشأن التفاوض مع حماس يقودنا للاستنتاج بأنه تدرَّج من رفض لمبدأ التفاوض، إلى القبول به لكن بشروط الرباعية، إلى الدعوة من قبل السياسيين لإجراء مفاوضات مع حماس، إلى إبرام هدنة مع حماس في غزة بتأثير من الربيع العربي، بالإضافة لصفقة شاليط. التطور في الموقف الإسرائيلي نابع من ضغط الواقع والمتغيرات السياسية المتلاحقة في المنطقة، ولا يستبعد في مرحلة ما أن تلجأ "إسرائيل" للتفاوض مع حماس بدون شروط مسبقة كما حدث في إبرام وقف إطلاق

---

[8] **المرجع نفسه**.

[9] **المرجع نفسه**.

[10] دوري جولد، تأثير الربيع العربي: حماس مرة أخرى غير خجولة، **إسرائيل اليوم**، 2012/1/20، انظر: http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=7870&newsletter=20.01.2012 (بالعبرية)

النار عقب حرب عمود السحاب، وربما يتطور موقف "إسرائيل" مستقبلاً فتسعى إلى إبرام اتفاقية مرحلية مع حماس تتضمن حلاً سياسياً مرحلياً، حيث أن الحل المرحلي يحقق مصلحة مشتركة للطرفين؛ فـ"إسرائيل" لا ترغب ولا تستطيع تبني حلّ دائم للقضية الفلسطينية يعالج موضوع القدس وحقّ العودة للاجئين، فذلك معناه إنهاء المشروع الصهيوني، وفي الوقت نفسه حماس وفي ظلّ اختلال موازين القوة لصالح "إسرائيل" لا تريد حلاً نهائياً للصراع، بل تريد إبقاءه مفتوحاً على أمل أن تتغير موازين القوى في المستقبل ليستطيع العرب والفلسطينيون فرض شروطهم.

ثانياً: موقف حماس:

من أجل معرفة موقف حماس من التفاوض يجب الاطلاع على فلسفتها إزاء التسوية السياسية، فحركة حماس بجانب كونها حركة تحرر وطني فهي حركة إسلامية تنظر إلى أرض فلسطين كأرض "وقف إسلامي على أجيال المسلمين، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها، أو التنازل عنها أو عن جزء منها"[11]، وفي ميثاق حماس الصادر في آب/ أغسطس 1988 نصّ واضح يرفض التعاطي مع الحلول السلمية القائمة على التفريط بجزء من فلسطين: "تتعارض المبادرات وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حماس، فالتفريط في أيّ جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين، فوطنية حماس جزء من دينها"[12].

يلاحظ من خلال متابعة أدبيات حماس وبياناتها أن موقفها من التسوية السلمية قد مرّ بتطورات عدة، فبعدما كانت الحركة تعارض الحلول السلمية، معارضة تتسم بالرفض المبدئي كما يلاحظ في ميثاقها، عادت وأوضحت في أدبياتها أنها لا ترفض المفاوضات كوسيلة من وسائل العمل السياسي، بل أنها تنظر إلى المفاوضات والمشاريع المطروحة باعتبارها تتضمن تنازلات واستحقاقات تتناقض مع رؤية الحركة مبدئياً وواقعياً سواء على المدى المرحلي أم الاستراتيجي، ويمكن تلخيص موقف حماس تجاه العملية السلمية بأربع مراحل:

---

[11] المادة 11 من ميثاق حماس، ملاحق كتاب: خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997).

[12] المادة 13 من ميثاق حماس، انظر: المرجع نفسه.

1. مرحلة إعلان الرفض المبدئي للحلول السياسية دون تفصيل.
2. مرحلة إعلان رفض مترتبات أيّ مشروع أو اتفاق سياسي يتضمن التنازل عن أيّ حقّ من حقوق الشعب الفلسطيني.
3. مرحلة إعلان القبول بمبدأ الحل المرحلي ما لم يتضمن التفريط بما يتبقى من حقوق فلسطينية.
4. مرحلة إبداء الاستعداد لقبول مبدأ إعلان الهدنة مع "إسرائيل" وفق شروط معيّنة ودون الاعتراف بحق "إسرائيل" بالوجود[13].

قبول حماس بالحل المرحلي لا يعني موافقتها على مشروع التسوية القائم على حلّ الدولتين والاعتراف المتبادل وإنهاء الصراع، فبحسب أبو مرزوق كل هذه الأمور مرفوضة عند حماس، لكنها وافقت على دولة فلسطينية عاصمتها القدس في الضفة والقطاع بدون مستعمرات وبدون الاعتراف بـ"إسرائيل"[14]. وعلّل ذلك رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل "بضرورة توحيد الموقف الفلسطيني وكذلك العربي على برنامج القواسم المشتركة، التي يلتقي عليها الجميع بصرف النظر عن تفاوت البرنامج الخاص بكل طرف،...، ما دام ذلك ليس على حساب بقية الأرض الفلسطينية، ولا يتضمن تفريطاً بأي حقّ أو جزء من أرضنا، ولا يتضمن أي اعتراف بإسرائيل"[15].

وفي وثيقة لحركة حماس تحدد موقفها من "المقاومة، والتفاوض، والمنظمة"، وصف خالد مشعل التفاوض مع "إسرائيل" حالياً بأنه خيار خاطئ وأن حماس رفضت التفاوض بشكل مباشر مع الكيان الصهيوني، كما رفضت عروضاً أخرى بالجلوس مع قيادات رسمية إسرائيلية، لأن ميزان القوى الحالي لا يخدم القضية، بل يصبّ في خدمة العدو الذي يرفض الانسحاب من الأرض والاعتراف بالحقوق الفلسطينية، ومن ثم فإن التفاوض معه في هذه الحالة يُعدُّ عبثاً ومقامرة. وأشار مشعل إلى أن التفاوض مع العدو يعدُّ امتداداً وإدارة للحرب بطريقة أخرى، وأن الوضع على الأرض هو الذي يحدد نتائج أي تسوية لأن السلام يصنعه الأقوياء، كما وضّح مشعل أن التفاوض مع الأعداء جائز شرعاً وعقلاً، لكنه أداة تفرضها تكتيكات إدارة الصّراع ضمن رؤية وقواعد وضوابط

---

[13] جواد الحمد وإياد البرغوثي، **مرجع سابق**، ص 227–229.

[14] محسن محمد صالح، **حماس: دراسات في الفكر والتجربة**، ص 502.

[15] **المرجع نفسه**، ص 472.

تحكم التفاوض مع الأعداء، وسبب فشل المفاوضات مع "إسرائيل" هو أن المعظم فاوضوا "إسرائيل" بلا أوراق ضغط وبلا سند أو مناورة. ففي ظلّ اعتبار التفاوض خياراً استراتيجياً وعدم توظيف كل الخيارات بحيث تتساوى الرغبة في السلام مع القدرة على الحرب، ما الذي يجبر "إسرائيل" على منح المفاوض الفلسطيني أيّ شيء[16].

بالاستناد على هذه الوثيقة نجد أن حماس لا ترفض مبدأ التفاوض مع "إسرائيل"، فهي تدرك أهميته كأداة من أجل التحرر من الاحتلال، مع عدم إغفال الأدوات الأخرى وهي المقاومة بكافة أشكالها.

وقد عبّر عضو المكتب السياسي لحركة حماس عزت الرشق عن وجهة نظر حماس حول المفاوضات التي تتم برعاية وزير الخارجية الأمريكية كيري، في مقالة له تنطلق من فرضية مفادها أن المفاوضات في ظلّ موازين القوى الحالي لن تعيد الحقوق الفلسطينية المسلوبة، وأن الأولى والأجدى بالسلطة الانسحاب من المفاوضات، والمسارعة إلى مؤتمر وطني يحقق المصالحة ويوحّد الصف، ويبني استراتيجية فلسطينية جديدة قوامها المقاومة بكل أشكالها الشعبية والمسلحة، ثم تكريس الجهود للانضمام إلى هيئات الأمم المتحدة. ويوضح الرشق رؤية حماس للمفاوضات قائلاً:

> إن المفاوضات تقوم على أرضية عناصر القوة التي يملكها كل طرف، لفتح خياراته في سبيل تحقيق المكتسبات التي يسعى إلى تحقيقها، المفاوض الفلسطيني يذهب خالعاً عن كتفيه عباءة المقاومة، بدل إشهارها كأهم عامل من عوامل القوة الفلسطينية، فيجلس على الطاولة مع عدوّه مسلّماً بأن "إسرائيل" هي الطرف الأقوى وحارماً نفسه حقّ مقاومتها، وهو في الوقت ذاته يخلق هوَّة سحيقة بينه وبين أغلبية شعبه المؤمنة بخيار المقاومة والكفاح المسلّح سبيلاً للتحرير، يدخل ميدان التفاوض خاسراً احترام شعبه، واحترام الوسيط، فضلاً عن احترام عدوّه[17].

---

[16] أحمد بديوي، وثيقة تحدد موقف حماس من "المقاومة والتفاوض والمنظمة"، موقع فلسطين أون لاين، 2013/4/16، انظر: http://bit.ly/2agR0Ek

[17] عزت الرشق، عن المفاوضات وعوامل القوة، الجزيرة.نت، 2014/4/1، انظر:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/49d4abd1-e34e-4cc3-8722-de69338be9bc

في 2014/9/11، عقب حرب الجرف الصامد، أثار موسى أبو مرزوق جدلاً كبيراً عندما سُئل إذا كان ممكناً أن تفاوض حماس "إسرائيل" فأجاب: "من الناحية الشرعية "الدينية" لا غبار على مفاوضة الاحتلال، كما نفاوضه بالسلاح نفاوضه بالكلام". علّل أبو مرزوق هذا التطور بسببين، أولهما وجود ضغط شعبي على حماس في قطاع غزة من أجل خوض مفاوضات مباشرة بهدف رفع الحصار، والثاني أن مطالب المقاومة ثقيلة على السلطة وحكومة التوافق، بناءً على ذلك، وبحسب أبو مرزوق، "يصبح كثير من القضايا التي كانت سياسات شبه "تابو" عند الحركة مطروحة على أجندتها"، مشيراً إلى أن "سياسة الحركة حتى الآن ألا تفاوض الاحتلال، لكن على الآخرين أن يدركوا أن هذه المسألة ليست محرمة"[18]. أثارت تصريحات أبو مرزوق ضجة كبيرة في الأوساط السياسية، فهذه هي المرة الأولى التي يصرح بها مسؤول في حماس بإمكانية خوض مفاوضات مباشرة مع الاحتلال، كما أنها تعاكس الصورة الذهنية المنطبعة عن تحريم حماس للمفاوضات، على الرغم من أن حماس لم تصرح سابقاً بحرمة المفاوضات، إلا أن بعض خطباء المساجد المحسوبين عليها فعلوا ذلك. وهذا ما يفنده رئيس رابطة علماء فلسطين الشيخ مصطفى شاور بقوله: "من ناحية دينية لا يوجد مانع من المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، المانع هو سياسي بالدرجة الأولى، فالصورة الذهنية الموجودة عند الشعب الفلسطيني للمفاوض سلبية ومرتبطة بالتنازل عن الحقوق في ظلّ اختلال موازين القوة لصالح العدو، لذلك يكون الامتناع عن التفاوض المباشر مع العدو أفضل وأسلم"[19].

تصريحات أبو مرزوق هي انعكاس لحالة الإحباط من فشل اتفاق الشاطئ وحكومة الوفاق الوطني في فكّ الحصار، وهي بمثابة رسالة للمصريين الذين لم يغيروا موقفهم السلبي من حماس بعد الحرب. فقد وضّح أبو مرزوق في لقاء حواري أن هنالك تجربة مريرة من كل موضوع التفاوض، "فوجود وسيط صاحب مصلحة يثقل مصالحك"، وأضاف: "كل واحد له مصلحة يقول وجهة نظره، وبالتالي كثير من القضايا تفوّت لأسباب من هذا النوع"[20].

---

[18] قناة القدس الفضائية، 2014/9/11، يوتيوب، انظر: http://youtu.be/Dm7MI2U2XIg

[19] مقابلة مع مصطفى شاور، رئيس رابطة علماء فلسطين وأحد مبعدي مرج الزهور، الخليل، 2014/2/1.

[20] قناة الجزيرة مباشر، لقاء حواري مع موسى أبو مرزوق، يوتيوب، 2014/9/15، انظر: http://youtu.be/qJ3Z65sbFD4

الضجة التي أثارتها تصريحات أبو مرزوق دفعت المكتب السياسي لحماس لإصدار بيان صحفي توضيحي، ذكر فيه أن "المفاوضات المباشرة مع العدو الصهيوني ليست من سياسة الحركة وليست مطروحة في مداولاتها، وهذه هي السياسة المعتمدة في الحركة"[21]. بيان حماس الصحفي لم ينص على رفض فكرة التفاوض المباشر مع "إسرائيل"، بل اهتم بأن يوضح أن الأمر ليس مطروحاً الآن للمداولة، لذلك فهو ليس من سياسة الحركة في الوقت الراهن، وهذا يؤشر إلى أن هذا الموضوع ما زال موضع جدل داخل حماس ولم يتخذ به قرار نهائي، مما يعني إمكانية حدوثه مستقبلاً إذا توفرت الشروط الملائمة.

كان المفترض أن يخفف البيان من الجدل القائم حول موضوع المفاوضات المباشرة، لكن تصريحات أبو مرزوق دفعت وسائل الإعلام إلى تتبع موقف قادة حماس من الموضوع فصرح مشعل: "أن المفاوضات المباشرة مع الكيان الإسرائيلي ليست مطروحة على أجندة الحركة، ولا في مداولاتها، مشدداً أن السياسة المعتمدة لدى الحركة هي المفاوضات غير المباشرة إذا ما كان من ضرورة لذلك"[22]، كما أكد هنية أن حماس ترفض إجراء أيّ مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل"، داعياً في الوقت ذاته إلى النظر في استراتيجية المفاوضات والتحرك السياسي، مضيفاً: "لسنا، من حيث المبدأ، ضدّ أي تحرّك سياسي على قاعدة وثيقة الوفاق الوطني التي وقّعت عليها الفصائل كافة"[23].

أما محمود الزهار فصرح:

> لا نفاوض إسرائيل مباشرة مع أنه لا يوجد مانع شرعي أو سياسي من ذلك، لكن سياستنا عكس ذلك. من كان يفعل ذلك هو أبو مازن (محمود عباس)، وهو أيضاً إن ساعدنا في التفاوض غير المباشر مع الاحتلال خلال مباحثات وقف النار في القاهرة، فإننا لم نخوله أن يفاوض إسرائيل على برنامج سياسي ولا على حدود عام 67، ولا على أيّ شيء آخر، عباس كان يفاوض لرفع الحصار وفي القضايا الإنسانية كإدخال المواد والبضائع إلى غزة[24].

---

[21] بيان صحفي صادر عن المكتب السياسي لحركة حماس، 2014/9/11، انظر: http://bit.ly/1e0pSqQ

[22] موقع المكتب الإعلامي لحركة حماس، 2014/9/13، انظر: http://bit.ly/1L0XoIm

[23] صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2014/9/13، انظر:
http://www.alaraby.co.uk/politics/c06d6aac-c6aa-4626-8750-681da879d2cd

[24] صحيفة **الأخبار**، بيروت، 2014/9/17، انظر: http://www.al-akhbar.com/node/215760

ولم يتوقف الجدل عند هذا الحدّ بل دعى النائب يحيى موسى عن كتلة التغيير والإصلاح حماس إلى "عدم المشاركة في مباحثات القاهرة حول الميناء والمطار، وأن تفوض الحركة بذلك عزام الأحمد والرئيس محمود عباس ورئيس الحكومة رامي الحمد الله، فهم السلطة وهم الشرعية وهم الحكومة، ومعهم قرار السلم وقرار الحرب، ومن وظيفتهم رفع الحصار"[25].

هذا الجدل الحمساوي العلني حول موضوع المفاوضات المباشرة قد أظهر أن هنالك ثلاث تيارات في داخل حماس، التيار الأول يقوده موسى أبو مرزوق والذي لا يرى بأساً من إجراء مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل" إذا دعت الحاجة لذلك، أما التيار الثاني ويمثله مشعل وهنية والزهار الذي يرفض فكرة المفاوضات المباشرة ويميل لتبني أسلوب المفاوضات غير المباشرة، التيار الثالث يمثله يحيى موسى والذي يدعو إلى توكيل السلطة وحكومة التوافق في موضوع التفاوض، القاسم المشترك بين هذه التيارات الثلاثة أنها لا ترى أي مانع عقائدي للتفاوض مع "إسرائيل" بل المانع سياسي بحت.

حماس بنت موقفها على أن المفاوضات ضمن موازين القوى الحالية لن تعيد حقوق الشعب الفلسطيني، فاللاعب الأساسي في موضوع التفاوض هو "إسرائيل"، ومن غير المتوقع أن توافق "إسرائيل" على الجلوس على مائدة المفاوضات مقابل حماس دون أن تلتزم بشروط الرباعية، فتغيير المفاوض الفلسطيني دون أن يتغير ميزان القوى لن يغيّر شيئاً في نتائج المفاوضات ولن تستطيع حماس بخوضها للمفاوضات المباشرة أن تحصل أكثر مما حصلته م.ت.ف، وهذا يفسر تهرب حماس من تحمل مسؤولية إجراء مفاوضات مع "إسرائيل" وإلقائها لهذه الكرة الملتهبة في حجر أبو مازن كما نصّت على ذلك وثيقة الوفاق الوطني، والتي تنصّ على أن رئيس منظمة التحرير هو المسؤول عن ملف التفاوض. لقد التقت رغبة أبو مازن في تفرده بإدارة المفاوضات برغبة حماس بالتهرب من إدارة هذا الملف الملتهب، لكن عاجلاً أم آجلاً ستضطر حماس للتعامل مع هذا الملف باعتبارها جزءاً من قيادة الشعب الفلسطيني، إذا ما تمّ تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني التي تتضمن إعادة تشكيل منظمة التحرير بحيث تضم حماس؛ فهي إن لم تشارك

[25] وكالة معاً الإخبارية، 2014/9/17، انظر:
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=728155

بالمفاوضات بشكل مباشر فستكون جزءاً من مرجعيتها، ولن تستطيع حماس حينها إدارة ظهرها لتطلعات الشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال في الأراضي المحتلة سنة 1967، وتحقيق برنامج الحد الأدنى الذي تضمنته وثيقة الوفاق الوطني باستخدام جميع الوسائل، بما فيها المفاوضات والمقاومة بكافة أشكالها، وربما تستطيع حماس مستقبلاً إيجاد توليفة تدمج بين المقاومة والمفاوضات على غرار جميع حركات التحرّر في العالم، لكن من أجل تحقيق هذه التوليفة عليها إيجاد طريقة للتوحد مع بقية الفصائل على أرضية برنامج وطني مشترك وقيادة وطنية موحدة كما ورد في وثيقة الوفاق الوطني.

المبحث الثاني: الاتصالات والمفاوضات المباشرة بين الطرفين:

في الأعوام الأولى لنشأة حماس لم تكن قيادتها السياسية في الخارج ظاهرة للعيان لتعبر عن مواقفها السياسية، فحاولت "إسرائيل" جسّ نبض حماس سياسياً ومحاولة استكشاف مواقفها عبر استدعاء العديد من زعماء حماس ومحاورتهم في داخل الضفة وغزة التي كانت تخضع للإدارة المدنية الإسرائيلية التابعة لجيش الاحتلال بشكل مباشر، فكانت الإدارة المدنية تستدعي قيادات الحركة أمثال الشيخ أحمد ياسين والرنتيسي وغيرهم من أجل استكشاف مواقفهم السياسية[26]. ويرى البعض أن هذه الحوارات التي كانت تتم عبر الاستدعاء العسكري هي شكل من أشكال التفاوض المباشر "الاستكشافي"، بينما يذهب البعض الآخر إلى اعتبارها مجرد نوع من الاتصال، وسواء رأينا هذه الحوارات مفاوضات مباشرة أم اتصال بين السجين والسجان، فإنها تشكل حالة من المهم دراستها ودراسة ما تمخّض عنها. أبرز هذه اللقاءات هو لقاء الزهار مع رابين سنة 1988 والحوار الذي دار في السّجون بين الشيخ أحمد ياسين وسجانيه، وكذلك مفاوضات إيلان سعدون Ilan Sa'adon بالإضافة إلى مفاوضات سجن هداريم Hadarim ويحيى السّنوار.

بعض اللقاءات عبارة عن نوع من أنواع المفاوضات المستحدثة غير مذكورة في الكتب لأنها لا تشتمل على عناصر التفاوض، ويمكننا أن نطلق عليها تسمية "المفاوضات

[26] خالد الحروب، **مرجع سابق**، ص 227.

المختلطة" إذا جاز التعبير، فهي تجمع ما بين الاتصال والمفاوضات، فهي من ناحية تحمل صفات الاتصال ولا تحتوي على جميع مكونات العملية التفاوضية.

أولاً: اتصالات ومفاوضات الزهار:

استدعت السلطات الإسرائيلية الزهار عدة مرات من أجل "استكشاف المواقف" ودار حوار في هذه اللقاءات حول سبل الخروج من "أزمة الانتفاضة الأولى"، تمّ استدعاء الزهار مرتين للقاء رابين ومرة للقاء بيريز بوجود دان شمرون Dan Shomron رئيس الأركان، وكان الحديث يدور حول سبل وقف الانتفاضة التي مضى على نشوبها أربعة أشهر، فأخبرهم الزهار أن الحل ممكن إذا أعلنت "إسرائيل" عن انتهاء الاحتلال وانسحبت من غزة والضفة بما فيها القدس، ونقلت السيطرة للأمم المتحدة أو لطرف ثالث يتفق عليه لينتخب الفلسطينيون ممثليهم وقيادتهم[27].

يورد خالد الحروب في كتابه "حماس: الفكر والممارسة"، أن الزهار حينذاك لم يكن ناطقاً باسم حماس، بل كان مقرباً من الحركة ومتحدثاً بصفته الإسلامية العامة، وأنه قدم مشروعه في أثناء لقائه بوزير الخارجية الإسرائيلي بيريز والذي يتضمن حلّين، أحدهما معجّل والآخر مؤجّل، الحل المعجّل ينص على:

1. إعلان "إسرائيل" انسحابها من الأراضي المحتلة سنة 1967 بما فيها القدس.
2. وضع الأراضي المحتلة وديعة في يد الأمم المتحدة.
3. يسمّي الشعب الفلسطيني ممثليه في الداخل والخارج بالطريقة التي يرتأيها.
4. بدء المباحثات بين الممثلين عن الطرفين بشأن النقاط المتعلقة بالحقوق كافة في الوقت الذي يوافق الطرفان عليه.

أما الحل المؤجّل فيقوم على ربط قضية فلسطين بالشعوب المسلمة، وإخراج الصراع من دوائره الضيقة إلى الدائرة الأوسع وهي الدائرة الإسلامية. وعلى الرغم من أهمية المشروع، لم يحظ مشروع الزهار باهتمام إعلامي بسبب كونه مشروعاً فردياً وليس مشروعاً متبنّى من حركة حماس[28].

---

[27] شلومي ألدار، **مرجع سابق**، ص 27.

[28] خالد الحروب، **مرجع سابق**، ص 80–81.

ويذكر شلومي ألدار أيضاً أنه في 1989/5/22 تمّ استدعاء الزهار مع عشرين من نشطاء فتح والشعبية بالإضافة إلى بعض المستقلين لبحث وقف الانتفاضة، فعرض أحد قادة فتح في الاجتماع خطة مكونه من عشر نقاط لحل الصراع ووقف الانتفاضة. وأعرب الزهار في الاجتماع عن معارضته لهذه الخطة فتم اعتقاله بعد أربعة أيام[29].

وفي لقاء آخر وبحسب شلومي ألدار، استدعي إلى مكتب رابين في تل أبيب الزهار وأمين عام المجمّع الإسلامي إبراهيم اليازوري وأحد قيادات فتح، بالإضافة إلى رجل الأعمال زهير الريس قبل انطلاق مؤتمر مدريد من أجل طرح أسماء لتمثيل الفلسطينيين في مؤتمر مدريد، وطرح في اللقاء اسم حنان عشراوي وصائب عريقات. القيادي بفتح صرّح في أثناء اللقاء أن أيّ شخص سيحاول فرض نفسه كبديل عن منظمة التحرير سيتم تصفيته[30].

من الواضح أن "إسرائيل" حاولت إجراء مفاوضات مع شخصيات من داخل فلسطين من أجل تجنب التفاوض مع منظمة التحرير، وبمجرد انعقاد مؤتمر مدريد لم تكرر "إسرائيل" فكرة استدعاء شخصيات وطنية من أجل فتح حوار معها أو استكشاف مواقفها، فاللقاءات التي عقدت مع الزهار وغيره لا تعدو عن محاولة إسرائيلية لاستكشاف الأفق الفلسطيني والحد الأدنى من المطالب الفلسطينية التي يمكن أن تبنى عليها التسوية السلمية والمفاوضات.

ثانياً: اتصالات ومفاوضات السجون:

جرت العادة في السجون الإسرائيلية على أن ينتخب المعتقلون الفلسطينيون باقتراع سري ممثلين لهم يمثلونهم أمام إدارة السجون من أجل المطالبة بحقوقهم وتحسين ظروف اعتقالهم، ممثل المعتقل يتم اختياره على يد المعتقلين وفي الغالب يكون منتمياً للفصيل الأكبر عدداً داخل السجن. مؤسسة التمثيل الاعتقالي تتكون من مندوب عن كل فصيل فلسطيني موجود في المعتقل ويرأسهم ممثل المعتقل، على الأغلب يكون ممثل المعتقل من حركة فتح لأن فتح تملك النسبة العددية الأكبر. لكن هذا الأمر تغير بعد إبرام

[29] شلومي ألدار، **مرجع سابق**، ص 32.

[30] **المرجع نفسه**، ص 28.

اتفاق أوسلو وخروج دفعات من المعتقلين منتمين تنظيمياً لفصائل م.ت.ف، فأصبحت الغالبية العددية في بعض السجون لحماس ولأول مرة أصبح ممثل المعتقل من حركة حماس ليمثل المعتقلين كافة أمام إدارة السجون من أجل تحقيق الإنجازات الاعتقالية وتحسين الوضع الاعتقالي.

من خلال السجون حاولت "إسرائيل" إجراء اتصالات وفتح حوارات عدة مع قيادات حماس، كان من أبرزها الحوار الذي تمّ إجراؤه مع الشيخ أحمد ياسين في أثناء اعتقاله الثاني بعد انطلاق الانتفاضة الأولى، بالإضافة للحوار الذي أجراه مسؤول التفاوض بملف الجندي المأسور جلعاد شاليط مع قيادات حماس في السجون.

1. الاتصالات مع الشيخ أحمد ياسين:

كانت بدايات طرح الشيخ لفكرة الحل المرحلي بشكل علني عبر مقابلات صحفية مع الصحافة الإسرائيلية، عقدت معه في سنتي 1988 و1989، أعرب الشيخ في المقابلات عن قبوله بدولة فلسطينية في الضفة الغربية والقطاع "كمرحلة أولى على أيّ شبر من فلسطين يتم تحريره ولكن دون أن نتنازل عن حقوقنا"[31]. حاولت "إسرائيل" إجراء اتصالات مع الشيخ أحمد ياسين في أثناء وجوده بالسجن فكانت ترسل إليه الخبراء ورجال الإعلام أحياناً من أجل إجراء لقاءات صحفية، وبحسب الشيخ عبد الله نمر درويش، القيادي البارز في الحركة الإسلامية في أراضي 1948، الذي كان يزور الشيخ ياسين في سجنه (1991–1997)، فإن الشيخ وفي أثناء وجوده في السجن أطلق مبادرته القائمة على هدنة شرعية موقتة كما نصّ عليها فقهاء المسلمين، تلتزم بها حماس بقيادة الشيخ أحمد ياسين وتوقف كل العمليات العسكرية وأعمال "العنف" طيلة الهدنة المقترحة، بالشروط الآتية:

أ. أن تنسحب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت في سنة 1967 وفي مقدمتها القدس.

ب. أن تحرر "إسرائيل" جميع المعتقلين لديها من الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية.

ج. تخلي "إسرائيل" كل االمستعمرات وترحّل كل المستوطنين من القرى والمدن الفلسطينية.

[31] خالد الحروب، **مرجع سابق**، ص 89.

د. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على الأرض التي احتلت سنة 1967، بحيث تكون السيادة الفلسطينية كاملة على الأرض وما فوق الأرض وما تحت الأرض[32].

شكل آخر من "المفاوضات المختلطة" حصل بين الشيخ و"إسرائيل" في أثناء عملية أسر الجندي الإسرائيلي نسيم توليدانو سنة 1992، حيث التقى ديفيد حاخام حاكم غزة العسكري بالشيخ وأقنعه بتوجيه رسالة عبر الإعلام للمجموعة المسؤولة عن أسر الجندي من أجل المحافظة على حياة الجندي. الأمر نفسه تكرر في أثناء أسر الجندي الإسرائيلي نحشون فاكسمان، وبالفعل استجاب الشيخ لطلب الإسرائيليين ووجه نداء عبر الإعلام الإسرائيلي من أجل المحافظة على حياة الجنديين، وفي كلا المرّتين لم يستمع الآسرون لكلام الشيخ[33].

2. مفاوضات إيلان سعدون[34]:

فشلت المخابرات الإسرائيلية في معرفة مكان جثة الجندي المأسور إيلان سعدون عبر انتزاع اعتراف بذلك (باللجوء للتعذيب الشديد) من قادة كتائب القسام المعتقلين لدى "إسرائيل" والمسؤولين عن أسر الجندي وقتله وعلى رأسهم محمد الشراتحة (قائد المجموعة 101 التابعة لكتائب القسام والمنفذة لعملية الأسر)، فلجأت المخابرات الإسرائيلية إلى أسلوب التفاوض، عرضت "إسرائيل" على الشراتحة بالإضافة إلى الشيخ صلاح شحادة القائد بكتائب القسام عروضاً بالإفراج عنهما بالإضافة إلى بعض المعتقلين، وخاضت معهما في الأعداد التي يمكن الإفراج عنها مقابل الإفصاح عن مكان الجثة، هذه المفاوضات والعروض باءت بالفشل واصطدمت بصخرة رفض قادة الكتائب التعاطي مع هذه العروض تحت مبررّ أنهم لا يعرفون مكان دفن الجثة، وأن الذي يعرف هما عضوا المجموعة اللذان تسللا هاربين خارج غزة عبر رفح المصرية، وهما محمود المبحوح —الذي اغتيل فيما بعد في دبي— ومحمد أبو خوصة.

---

[32] صحيفة **الحياة**، لندن، 1997/10/27، انظر: http://bit.ly/1PmQRh4

[33] شلومي ألدار، **مرجع سابق**، ص 33.

[34] مقابلة مع توفيق أبو نعيم، مسؤول ملف التفاوض مع إدارة السجون وعضو الهيئة القيادية العليا لحركة حماس في السجون والمفرج عنه في صفقة شاليط، مقابلة بالمراسلة، تمّ تسجيلها في قطاع غزة، 2014/3/20.

على ما يبدو فإن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لم تقتنع بشكل كامل بهذه الرواية ورأت أن قائد المجموعة المنفذة لعملية الأسر وهو الشراتحة على علم بمكان الجثة، لذلك دأبت "إسرائيل" على محاولة مفاوضته حول هذا الموضوع وعرضت عدة عروض بالإفراج عنه، بل وصل الأمر سنة 1995 وفي عزل سجن بئر السبع أن حضر عضو الكنيست أحمد الطيبي ومسؤول الحركة الإسلامية في أراضي 1948 الشيخ عبد الله نمر درويش، وحاولا اقناعه بإبرام صفقه يتم بموجبها الإفراج عن جميع الأسيرات الفلسطينيات المحتجزات لدى الاحتلال مقابل الإفصاح عن مكان الجثة —مع العلم أن قضية الإفراج عن الأسيرات كانت مقررة ضمن الاتفاقيات الملحقة باتفاقية أوسلو— على مايبدو فإن الطيبي ودرويش كانا يمارسان دور الوسيط من أجل إبرام صفقة، رفض الشراتحة التعاطي مع هذا العرض وأخبرهم أن الإفراج عن الأسيرات هو تحصيل حاصل.

وفي مقابلة صحفية أجريت مع الشراتحة عقب تحرره في صفقة شاليط، صرح بأنه ولمدة سبع سنوات كان يفاوض الاحتلال في السجن بتفويض من الشيخ ياسين ومن خلال عبد الله نمر درويش ورفيق الحاج يحيى رئيس بلدية الطيبة، إلى أن تمّ الاتفاق بداية سنة 1996 على صفقة يتم بموجبها الإفراج عن 48 أسيراً و28 أسيرة جميعهم من ذوي المحكوميات العالية[35]. لكن، وبحسب الموقع الرسمي لكتائب القسام ألغيت هذه الصفقة عندما تمّ تسليم خريطة لمكان إخفاء إيلان سعدون على يد السلطة الفلسطينية التي حصلت عليها عبر حملة الاعتقالات والتحقيقات سنة 1996 مع أفراد من القسام[36].

3. اتصالات ومفاوضات سجن هداريم:

في 1998/9/10 تمكن جهاز الشاباك الإسرائيلي وعلى يد القوات الخاصة من تصفية قائد كتائب القسام في الضفة الغربية عادل عوض الله، استطاع الشاباك حينها كشف البنية التنظيمية لكتائب القسام والتي اتضح من خلالها أن القادة المعتقلين من كتائب القسام شكلوا غرفة عمليات للإشراف على الجهاز العسكري الذي يقوده عوض الله من

[35] المحرر محمد الشراتحة.. مهندس خلية "101" خاطفة "سبورتس وسعدون"، فلسطين أون لاين، 2011/11/13، انظر: http://bit.ly/1K9qh7w

[36] 26 عاماً على أسر القسام للجندي إيلان سعدون، موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، 2015/5/3، انظر: http://bit.ly/1B0obhY

خلال تقديم الخطط وبعض الأمور اللوجيستية. بعد انتهاء التحقيقات واكتشاف غرفة العمليات هذه قام الشاباك بمعاقبة هؤلاء القادة بعزل ثمانين منهم في زنازين سجن هداريم[37].

لم تكتفِ "إسرائيل" بعزل هؤلاء القادة، بل عملت على وضع فاصل زجاجي بينهم وبين الأهل في أثناء الزيارة عوضاً عن الشباك، بحجة منعهم من تهريب الرسائل عبر الزيارات. قرار وضع الفاصل الزجاجي تسبب في اتخاذ قيادة حماس في سجن هداريم قراراً بالإضراب عن الطعام للمطالبة بإزالته وتحسين الظروف الحياتية للأسرى. بدأ الإضراب في 2000/5/2 في سجن هداريم لينضم له بعد عشرة أيام جميع الأسرى في السجون الأخرى. استمر الإضراب ما يقارب الشهر، انتفضت خلاله الجماهير الفلسطينية للتضامن مع الأسرى فسقط ثمانية شهداء. خشيت "إسرائيل" من أن تخرج الأمور عن السيطرة وأن يتسبب الإضراب بحدوث انتفاضة ثانية، فاضطرت إلى مفاوضة قادة حماس في السجون؛ حضر وفد من قيادة الشاباك وجلس مع قيادة حماس داخل السجون (روحي مشتهى، ويحيى السّنوار، وصالح العاروري، وموسى دودين، وتوفيق أبو نعيم)، وتمّ إبرام اتفاق سياسي مع قيادة الشاباك يتم بموجبه إيقاف العمل العسكري من داخل السجون مقابل إزالة الزجاج الفاصل والسماح للأسرى بزيارة أهاليهم بعد أن كانوا محرومين لفترة طويلة من ذلك، بالإضافة للسماح لهم بالدراسة بالجامعات الإسرائيلية عبر المراسلة، كما اتفق الطرفان على إجراء لقاءات دورية من أجل البحث في تحسين الظروف الحياتية للأسرى[38].

على أثر هذا الاتفاق "السياسي" حصلت مراسلات مكتوبة بين قيادة أسرى حماس وقيادة الشاباك لعرض مطالب الأسرى، لكن هذه الردود المكتوبة من قيادة الشاباك والموقعة من نائب رئيس الشاباك يوفال ديسكين الذي أصبح فيما بعد رئيساً له لم تستمر طويلاً، وذلك على إثر زيارة الصليب الأحمر لقادة حماس في سجن هداريم، حيث أبرزوا للصليب رسالة ديسكين التي يتعهد فيها بالسماح للأسرى المحرومين من الزيارة بزيارة ذويهم. نتيجة لهذا الموقف وحتى لا يصبح بيد الأسرى وثائق تلزم الشاباك

[37] الشهيد القسامي: عادل عوض الله، موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، انظر:
http://www.alqassam.ps/arabic/sohdaa5.php?id=1121

[38] مقابلة مع توفيق أبو نعيم، 2014/3/20.

بما تعهد به، توقفت المراسلات المكتوبة وأصبحت الردود شفوية على مطالب الأسرى. عقب اندلاع انتفاضة الأقصى منعت من جديد زيارات الأهل للمعتقلين فأرسلت قيادة حماس بسجن هداريم رسالة للشاباك تطالب فيها بالسماح بزيارات الأهل بموجب الاتفاق، فجاء الرد من الشاباك "نظراً للظروف الحالية تمّ تأجيل الزيارات". بعد تولي ديسكين منصب رئيس الشاباك توقفت المراسلات بشكل كامل وجاء الرد على رسائل الأسرى بأن الجهة المسؤولة عنهم هي مصلحة السجون وأن المراسلات تكون عبرها[39].

4. الاتصالات مع السّنوار:

في شهر نيسان/ أبريل 2009 قام عوفر ديكل Ofer Dekel مسؤول التفاوض بملف شاليط بالالتقاء مع يحيى السّنوار، رئيس الهيئة القيادية العليا في سجون الاحتلال منذ سنة 2008، من أجل التدخل وإقناع قيادة حماس خارج السجون بتليين مواقفها بهدف إنجاز صفقة شاليط. تمّ تجميع أعضاء المجلس التشريعي المعتقلين في السجون الإسرائيلية بالإضافة لجميع قادة حماس وعلى رأسهم يحيى السّنوار في سجن النقب الصحراوي، وأعطت إدارة السجن بتوجيه من ديكل أسرى حماس جهازاً خلوياً للاتصال بمن يريدون في الخارج، وعرض عليهم الجانب الإسرائيلي الإفراج عن مجموعة من الأسرى لكن ليس وفق شروط المقاومة وقوائمها. فوجئ قادة حماس وأعضاء المجلس التشريعي بجمعهم في سجن واحد، وعندما طرح عليهم الطلب الإسرائيلي تدراسوا الأمر فيما بينهم وكان رأيهم جميعاً، نواباً وقادة الأسرى من حماس، "أنه لا علم لنا بقضية شاليط ولا نستطيع التدخل فيها بأي صورة من الصور". استغل الأسرى وجود الهاتف النقال بين أيديهم لأغراض اجتماعية بحتة فقام بعض المعتقلين وبموافقة قيادة الأسرى بالاتصال بذويهم، حيث إن بعضهم لم يَزُرْه أهله منذ أعوام وخصوصاً معتقلي قطاع غزة[40]. بعد التشاور بين قادة الأسرى أعطى السّنوار الجواب الرسمي لعوفر ديكل "بإمكانكم التوجه لقيادة حماس في خارج السجون لإتمام صفقة التبادل"[41].

---

[39] المرجع نفسه.

[40] مقابلة مع عزيز الدويك، 2013/12/30.

[41] قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **شاليط من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، سلسلة تقرير معلومات (22) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 42.

بحسب توفيق أبو نعيم فقد حدثت عدة لقاءات قبل هذا الاجتماع بين ديكل وقيادة حماس في سجن هداريم، حضرها مع السّنوار وعبد الناصر عيسى، وكانت تتمحور حول الضغط على قيادة حماس بالخارج من أجل تليين مواقفها، وفي أحد الاجتماعات أبلغهم ديكل شفهياً مجموعة من أسماء المعتقلين تمت الموافقة على الإفراج عنهم، لكنه رفض إعطاءهم الأسماء مكتوبة. من وجهة نظر قيادة حماس في السجون فإن ديكل كان يهدف بتصرفه هذا إلى إيجاد حالة من البلبلة بين صفوف السجناء، فتنبهت قيادة حماس لذلك، وامتنعت عن نشر الأسماء التي تمّ إبلاغهم بها من أجل إفشال خطة ديكل. استمرّت الضغوطات من ديكل على قيادة حماس في السجون فأخبروه بأن الأمر معقد ويحتاج إلى مزيد من التشاور بين قيادات السجون. بعد وصول المفاوضات في مصر إلى طريق مسدود، أبلغت قيادة حماس في السجون ديكل أنها لن تستطيع إعطاءه رداً بدون اجتماع الهيئة القيادية العليا لأسرى حماس، فوجئت قيادة حماس بعدها بأيام بخبر بثته قناة العربية بأن أسرى حماس يتوجهون إلى سجن النقب لإنهاء ملف شاليط، بعدها بساعة تمّ إبلاغهم بتجهيز أنفسهم للانتقال إلى سجن النقب. استنتجت قيادة حماس في السجون أن "إسرائيل" تسعى لتحقيق هدفين بجمعهم مع بعض، الأول هو الضغط على قيادة حماس بالخارج، والثاني استثمار هذا الأمر إعلامياً وخصوصاً أمام الجمهور الإسرائيلي وبشكل أساسي ذوي شاليط، بإخبارهم أن المفاوض الإسرائيلي لم يدخر وسعاً، حتى إنه لجأ لسجناء حماس من أجل دفع عجلة المفاوضات. مرة أخرى فوتت قيادة حماس في الأسر على "إسرائيل" تحقيق أهدافها واستطاعت الخروج من هذا الفخ باشتراط الإفراج عن السّنوار لكي يلتقي مع قيادة الحركة في الخارج من أجل الحديث في الملف، بالطبع رفضت "إسرائيل" المقترح، وتمّ إعادة قيادات أسرى حماس كلّ إلى سجنه، وبعد تغير ديكل لم يتم إجراء أيّ نوع من الحوار أو المفاوضات مع قيادة أسرى حماس بخصوص شاليط[42].

[42] مقابلة مع توفيق أبو نعيم، 2014/3/20.

المبحث الثالث: الاتصالات والمفاوضات غير المباشرة بين الطرفين:

أولاً: اتصالات توليدانو:

كلفت قيادة القسام إحدى مجموعاتها العسكرية (الوحدة الخاصة) بأسر جنود أحياء من أجل الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين. في 1992/12/13 قامت الوحدة الخاصة بأسر الجندي نسيم توليدانو قرب القدس وذلك بواسطة صدمه بسيارة ومن ثم تحميله وإحكام وثاقه. قام رئيس المجموعة محمود عيسى بصياغة بيان موقّع باسم الكتائب، وأرسله إلى مقر الصليب الأحمر طالب فيه "إسرائيل" بالإفراج عن الشيخ أحمد ياسين مقابل الإفراج عن توليدانو، وأعطى مهلة لحكومة "إسرائيل" عشر ساعات (حتى الساعة التاسعة مساءً)، فقامت "إسرائيل" بجلب الشيخ ياسين من سجنه وأقنعته بتوجيه نداء للمجموعة من أجل تمديد المهلة[43]. اشترط البيان الإفراج عن الشيخ أمام وسائل الإعلام ببث مباشر وبحضور مندوب عن الصليب الأحمر وسفراء مصر وفرنسا وتركيا والسويد مع تعهد "إسرائيل" بعدم إعادة اعتقال الشيخ بعد الإفراج عن توليدانو، كان ردّ "إسرائيل" على طلب الكتائب القيام بحملة اعتقالات واسعة في صفوف حماس تجاوزت 1,100 معتقل. استنتجت مجموعة الوحدة الخاصة أن "إسرائيل" غير معنية بالتفاوض حول الجندي فقامت بعد انقضاء المهلة الزمنية بقتل توليدانو ورمي جثته على طريق أريحا القدس[44].

ثانياً: اتصالات الإبعاد:

على إثر عملية أسر توليدانو وقتله قامت "إسرائيل" بإبعاد 416 من قادة حماس والجهاد إلى جنوب لبنان في مرج الزهور في 1992/12/17، قرر المبعدون البقاء على الحدود والصمود على الرغم من الظروف المناخية القاسية والبرد الشديد، فأصدر

---

[43] قناة الجزيرة الفضائية، "خطف الجندي الصهيوني نسيم طوليدانو،" وثائقي الجزيرة، يوتيوب، 1992/12/13، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=uTRVC_4SIvQ

[44] جاي أفيعاد، **قاموس حماس** (تل أبيب: وزارة الدفاع، 2008)، ص 113. (بالعبرية)

مجلس الأمن الدولي قرار 797 الذي ينصّ على مطالبة "إسرائيل" بعودة المبعدين إلى ديارهم عودة مباشرة دون إبطاء أو إرجاء. نتيجة لصمود المبعدين في خيامهم على الحدود وتعاظم الضغوط الإعلامية والسياسية على "إسرائيل"، رضخت "إسرائيل" ووافقت على قرار مجلس الأمن الدولي، وبعد ستة أشهر من الإبعاد أرسلت "إسرائيل" عبر سائق شاحنة يعمل في جنوب لبنان قائمة أسماء تضم نصف أعداد المبعدين، كانت القائمة عبارة عن رسالة من جيش الدفاع الإسرائيلي تقضي بالسماح بعودة 200 من المبعدين بعد انقضاء عام على الإبعاد. تلقت قيادة المبعدين الرسالة وعقدت اجتماعاً للقيادة السياسية للمخيم من أجل مناقشة الأمر، حيث إن قرار المبعدين السابق كان يقضي بالإصرار على عودة المبعدين دفعة واحدة. انقسم المبعدون ما بين موافق على الفكرة ورافض لها، وبعد عملية شورية معمقة وافقت القيادة السياسية لمخيم المبعدين على رجوع المبعدين على دفعتين، وبالفعل عادت الدفعة الأولى بعد تسعة أشهر والدفعة الثانية بعد انقضاء عام من الإبعاد ليسجل المبعدون نصراً معنوياً على "إسرائيل" بإجبارها على إعادتهم لوطنهم[45].

ثالثاً: اتصالات ومفاوضات نحشون:

في 1994/10/9 قامت كتائب القسام بأسر الجندي الإسرائيلي نحشون فاكسمان بالقرب من مطار بن جوريون حيث تمّ استدراجه لركوب سيارة الكتائب —تنكر أفراد المجموعة بقبعات المتدينين اليهود— من أجل توصيله مجاناً، ليتم بعد ذلك السيطرة عليه وإحكام وثاقه، احتفظت المجموعة بنحشون في بيت يقع في الضفة الغربية بالقرب من بلدة بير نبالا، ثم قامت المجموعة بتصوير فاكسمان بالفيديو وهو على قيد الحياة موجهاً رسالة للحكومة الإسرائيلية من أجل الاستجابة لمطالب المجموعة وتمّ تصوير بطاقته الشخصية (الهوية). لجأت المجموعة للتمويه الأمني من خلال قراءة عضو المجموعة صلاح جاد الله "بلهجته الغزاوية" مطالب المجموعة من أجل الزيادة في التمويه. سافر عضو المجموعة جهاد يغمور إلى غزة للقاء محمد الضيف ليعطيه الشريط والهوية، كان مقرراً الإعلان عن أسر الجندي من غزة وأن يقود الضيف المفاوضات،

[45] مقابلة مع عزيز الدويك، 2013/12/30.

فقام الضيف بتصوير شريط يظهر فيه ملثماً ممسكاً بهوية فاكسمان بيد وببندقية تشبه بندقية فاكسمان باليد الأخرى[46].

في 1994/10/11 طالبت كتائب القسام في بيان لها "إسرائيل" بعدة مطالب من أجل الإفراج عن نحشون فاكسمان، وتتلخص بالآتي: أولاً: الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين والشيخ صلاح شحادة بالإضافة إلى عبد الكريم عبيد ومصطفى الديراني من حزب الله. ثانياً: الإفراج عن جميع معتقلي كتائب القسام في السجون الإسرائيلية. ثالثاً: الإفراج عن جميع الأسيرات الفلسطينيات. رابعاً: الإفراج عن 50 أسيراً من حماس من ذوي الأحكام العالية. خامساً: الإفراج عن 135 أسيراً من الفصائل الأخرى من ذوي الأحكام العالية. سادساً: الإفراج عن 20 من معتقلي حزب الله، أعطت الكتائب "إسرائيل" مهلة زمنية حتى 14 تشرين الأول/ أكتوبر الساعة التاسعة مساءً حتى تنفذ مطالبها وإلا فإنها ستقتل الجندي الإسرائيلي نحشون فاكسمان[47]. في اليوم التالي نشر شريط الضيف وبعدها بيوم نشر شريط جاد الله، وهكذا نجحت الكتائب بخداع الشاباك لعدة أيام وأوجدت عندها الانطباع بأن نحشون يقبع في غزة[48]. ضغطت "إسرائيل" على السلطة الفلسطينية من أجل القيام بحملة اعتقالات وتفتيشات لإيجاد نحشون، وبالفعل قامت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة بحملة اعتقالات غير مسبوقة لكنها، لم تتوصل إلى أيّ طرف خيط يقودها لمعلومة مفيدة[49].

بدأت الاتصالات والمفاوضات عبر لقاء عقد في الأردن جمع أبو مرزوق باللواء عبد الرازق من السلطة الفلسطينية، كما شارك في هذه الاتصالات مدير المخابرات الأردنية. كان شرط حماس الأساسي هو الإفراج عن المعتقلات الفلسطينيات[50]. تزامن ذلك، مع استجابة الشيخ لطلب الإسرائيليين بتوجيه نداء عبر الإعلام الإسرائيلي من أجل المحافظة على حياة فاكسمان[51]، في هذه الأثناء وبالرغم من تمويه حماس الجيد إلا

---

[46] قناة الجزيرة الفضائية، "عملية خطف الجندي الصهيوني نحشون فاكسمان،" وثائقي الجزيرة، يوتيوب، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=dtYSNbzAR7E

[47] بيان عن أسر نحشون فاكسمان، موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، انظر: http://bit.ly/1Hh90FW

[48] قناة الجزيرة الفضائية، "عملية خطف الجندي الصهيوني نحشون فاكسمان،" وثائقي الجزيرة.

[49] جاي أفيعاد، **مرجع سابق**، ص 88.

[50] قناة الجزيرة الفضائية، "عملية خطف الجندي الصهيوني نحشون فاكسمان،" وثائقي الجزيرة.

[51] شلومي ألدار، **مرجع سابق**، ص 33.

أن الشاباك استطاع الوصول لطرف خيط بعد تقصيه عن السيارات التي تمّ استئجارها في منطقة القدس من شركات تأجير السيارات، قاد ذلك الشاباك إلى عضو المجموعة جهاد يغمور الذي قام باستئجار سيارة في يوم أسر نحشون، فتمّ اعتقال جهاد يغمور في 1994/10/13 وأخضع للتعذيب الشديد، وبعد يومين من الضغط المتواصل عليه اعترف جهاد بمكان احتجاز نحشون فداهمت القوات الخاصة الإسرائيلية البيت، وأسفرت عملية الاقتحام عن مقتل قائد الوحدة الخاصة التي داهمت البيت وإصابة تسعة من الجنود بالإضافة لمقتل نحشون فاكسمان، كما أسفر الاشتباك عن استشهاد ثلاثة من أفراد كتائب القسام، وهم صلاح جاد الله، وعبد الكريم بدر، وتيسير النتشة[52]. جدير بالذكر أن "إسرائيل" في أثناء أسر حماس لنحشون فاكسمان قامت بجلب الشيخ صلاح شحادة من سجن عسقلان من أجل إجراء مفاوضات مع المجموعة التي تحتجزه، لكن اتخاذ رابين قرار اقتحام البيت الذي يتحصنون فيه جعلهم يعيدون الشيخ صلاح إلى سجن عسقلان من منتصف الطريق بعد أن أبرحوه ضرباً[53].

رابعاً: مفاوضات الهدنة:

1. هدنة 2005:

في آذار/ مارس 2005 استطاع أبو مازن وبعد اجتماعات مع الفصائل الفلسطينية ومن ضمنها حماس في القاهرة، الحصول على تعهد منها بإعلان التهدئة العسكرية مع "إسرائيل" من أجل ضمان انسحاب هادئ للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة، نصّ الاتفاق على الالتزام بالتهدئة مقابل التزام إسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على الأرض والشعب الفلسطيني، بالإضافة للإفراج عن الأسرى والمعتقلين، ورأى الاتفاق أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد شرقيّ القدس هي عوامل تفجير لهذه الهدنة. وقّع 12 تنظيماً فلسطينياً على هذا الاتفاق في 2005/3/17 وعلى رأسهم حماس وفتح[54]. "إسرائيل" كانت تريد أن يمر الانسحاب من غزة بهدوء فعملت من

---

[52] جاي أفيعاد، **مرجع سابق**، ص 89.

[53] مقابلة مع توفيق أبو نعيم، 2014/3/20.

[54] النص الحرفي "لإعلان القاهرة" الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 2005/3/17، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4894

ناحيتها على تهدئة الأمور على الأرض، ولكن وبمجرد انتهاء الانسحاب من غزة بدأت بخرق الهدنة بشكل منظم مدعية على لسان رئيس حكومتها شارون أن هذه الهدنة هي شأن داخلي فلسطيني، وأن "إسرائيل" لم تلتزم أو توقّع على أيّ اتفاق.

2. هدنة الشتاء الحار:

قامت "إسرائيل" بشن عملية عسكرية على قطاع غزة عبر إدخال قوات برية إلى منطقتي الشجاعية وجباليا؛ استمرّت العملية أربعة أيام فاستشهد نحو 55 فلسطينياً وقتل بالمقابل جنديان إسرائيليان. أعلنت "إسرائيل" أن الشهداء الفلسطينيين هم عبارة عن مسلحين تمّ استهدافهم، لكن الواقع يكذّب الرواية الإسرائيلية حيث إن 25 من الشهداء كانوا أطفالاً. بعد شهرين من عملية الشتاء الحار وفي 2008/6/19 وافقت "إسرائيل" على المقترح المصري الذي كان يقوم على تخفيف الحصار مقابل وقف إطلاق النار، وبحسب المصادر الفلسطينية نصت الهدنة على عدة بنود، من أهمها:

أ. الموافقة على الوقف المتبادل لكافة الأعمال العسكرية بدءاً من يوم الخميس الساعة السادسة صباحاً بالتوقيت المحلي.

ب. مدة التهدئة ستة أشهر حسب التوافق الوطني الفلسطيني.

ج. يتم تنفيذ التهدئة بالتوافق مع مصر وفي ظلّ رعايتها.

د. فتح المعابر بشكل جزئي خلال الساعات التالية التي تلي دخول التهدئة حيّز التنفيذ.

هـ. تعمل مصر لاحقاً على نقل التهدئة إلى الضفة الغربية.

و. في الأسبوع التالي للتهدئة تستضيف مصر لقاء يضم السلطة الفلسطينية وحركة حماس والجانب الأوروبي من أجل مناقشة آليات فتح معبر رفح[55].

بحسب شلومي ألدار فإن السبب الذي دفع الإسرائيليين للموافقة على الهدنة يعود لتهديد مبارك بأنه وفي حال لم توافق "إسرائيل" فإنه سيفتح معبر رفح بشكل منفرد ودون التنسيق مع "إسرائيل". بعد الاتفاق أعلن عمر سليمان بأن "إسرائيل" لو وافقت على قائمة الأسماء التي طلبتها حماس مقابل شاليط لكان يمكن إضافة صفقة تبادل الأسرى لهذا الاتفاق، وهكذا في 2008/6/19 أعلن عن تهدئة لمدة نصف عام التي استمرّت 184 يوماً فقط[56].

---

[55] موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2008/6/18.

[56] شلومي ألدار، **مرجع سابق**، ص 283.

3. هدنة الرّصاص المصبوب:

شنت "إسرائيل" حرب الرصاص المصبوب على غزة في 2008/12/27، بعد مرور أسبوع على الحرب بدأت التحركات الديبلوماسية من أجل وقفها فشهدت مصر زيارات لعدد من المسؤولين الأوروبيين على رأسهم الرئيس الفرنسي في 2009/1/5، وتحركت مصر على مستوى الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن الدولي كما دعت الديبلوماسية المصرية تركيا إلى التدخل باستغلال علاقتها مع "إسرائيل" لوقف العدوان، وفي 2009/1/6 التقى وفد من حماس بالجانب المصري، تزامن ذلك مع إعلان مبارك في مؤتمر صحفي، بوجود الرئيس الفرنسي، المبادرة المصرية لاحتواء الموقف والتي تضمنت: أولاً: الوقف الفوري لإطلاق النار ولمدة محدودة لإتاحة الفرصة لفتح ممرات آمنة للمساعدات الإنسانية لأهالي غزة مع تحرك مصري للتوصل إلى وقف شامل ونهائي لإطلاق النار. ثانياً: دعوة مصر للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لاجتماع عاجل للتوصل إلى ترتيبات وضمانات كفيلة بعدم تكرار ما حدث في غزة ومعالجة مسبباته، بما في ذلك تأمين الحدود لضمان إعادة فتح المعابر ورفع الحصار واستعدادها لمناقشة ذلك مع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وكذلك الاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية الدولية. ثالثاً: تجديد مصر دعوتها للمصالحة الوطنية والوفاق الفلسطيني بين الفصائل والسلطة لتجاوز التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني. تحركت مصر منذ 2009/1/7 في جولات مكوكية وعقدت مفاوضات غير مباشرة بين "إسرائيل" وحماس. وعلى الرغم من رفض الطرفين للمبادرة المصرية إلا أن "إسرائيل" عادت ووافقت في 2009/1/8 على فتح ممرات آمنة ووقف العمليات العسكرية حولها لمدة ثلاث ساعات يومياً[57].

أصرت "إسرائيل" على تحقيق ثلاثة مطالب أساسية، وهي: أولاً: وقف إطلاق الصواريخ من غزة. ثانياً: منع تهريب السلاح لغزة. ثالثاً: إبرام تهدئة دائمة.

أما حماس فكانت مطالبها كالتالي: أولاً: وقف العدوان على غزة. ثانياً: فتح المعابر بشكل دائم. ثالثاً: تعويض شعب غزة عن الدمار الذي أصابه. رابعاً: انسحاب القوات البرية من قطاع غزة. خامساً: رفض التهدئة الدائمة. سادساً: رفض القوات الدولية[58].

---

[57] الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة 2008/12/27–2009/1/17، موقع المقاتل، انظر:
http://www.mokatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/GazaIsrael/sec08.doc_cvt.htm

[58] الحرب على قطاع غزة الرصاص المصبوب، جريدة الكرمل الإلكترونية، 2011/10/31.

اجتمع مجلس الأمن الدولي في 2009/1/9 وأصدر قراره رقم 1860 الذي يقضي بوقف إطلاق النار في قطاع غزة وينص على نقاط عدة، من أهمها:

أ. وقف كامل لإطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية.
ب. حظر تهريب السلاح وفتح دائم للمعابر.
ج. الترحيب بالمبادرة المصرية لوقف إطلاق النار[59].

في 2009/1/10 وافق الطرفان، حماس و"إسرائيل"، على المبادرة المصرية، فتم وقف العمليات يوم 2009/1/17 بصورة منفردة لكل طرف. كان الاتفاق ينص على وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة لمدة لا تزيد على أسبوع، حيث انسحبت القوات الإسرائيلية بشكل كامل في 2009/1/21، وعقدت عدة جولات بين "إسرائيل" وحماس في لقاءات غير مباشرة في القاهرة من أجل استكمال جهود التهدئة بدءاً من شهر شباط/ فبراير 2009، لكن الجهود المصرية توقفت فيما بعد بسبب إضافة الجانب الإسرائيلي شرط الإفراج عن شاليط[60].

4. هدنة عمود السحاب:

بدأ العدوان الإسرائيلي (عمود السحاب) على غزة يوم الأربعاء 2012/11/14 باغتيالها أحمد الجعبري نائب القائد العام لكتائب القسام، تفاعلت مصر شعبياً ورسمياً مع الحرب في موقف مغاير لموقف مصر مبارك أيام حرب الرصاص المصبوب، حصلت حماس على دعم سياسي غير مسبوق من مصر ممثل بزيارة هشام قنديل رئيس الوزراء المصري لقطاع غزة بعد يومين من بداية الحرب. على المستوى الدولي لم يستطع مجلس الأمن الدولي الاتفاق على قرار موحد بخصوص الحرب، فقد اجتمع المجلس الخميس 2012/11/15 ولم يصدر عن الاجتماع أي بيان، ويبدو أن الاجتماع قد فشل بسبب الموقف الأمريكي والأوروبي الذي عبّر عنهما كل من الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama وكاثرين آشتون بعبارات متقاربة، مفادها أن من حقّ "إسرائيل" الدفاع عن نفسها ضدّ الصواريخ. الموقف الروسي كان مختلفاً حيث اتصل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin بالرئيس المصري محمد مرسي

[59] نص قرار مجلس الأمن 1860، الجزيرة.نت، 2009/1/9.

[60] الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة 2008/12/27–2009/1/17، موقع المقاتل.

وأشاد بدوره في التعاطي مع الأزمة، ودعا لوقف جميع الأعمال المسلحة وتجنيب المدنيين الصراع، الموقف نفسه عبّر عنه بوتين في اتصاله الهاتفي مع نتنياهو. بالنسبة لمصر فقد قامت بسلسة خطوات ديبلوماسية من اليوم الأول للحرب، فاستدعت السفير الإسرائيلي وبلّغته بخطاب حاد اللهجة بضرورة وقف العدوان، كما سحبت مصر سفيرها في "إسرائيل" وهددت بقطع علاقتها معها، كما دعت مصر الجامعة العربية للانعقاد من أجل بحث سبل التعامل مع الموقف وأخيراً طالبت مجلس الأمن الدولي بسرعة التحرك تجاه ما يحدث في غزة. من جانبها بدأت "إسرائيل" بالتصعيد في اليوم التالي للحرب، وأعلنت على لسان وزيرها للشؤون الاستراتيجية موشيه يعلون أن الجيش الإسرائيلي على أهبة الاستعداد لعملية برية في قطاع غزة في حال رفضت حماس التعهد بهدنة طويلة الأمد لوقف إطلاق النار، ونقلت الإذاعة الإسرائيلية أن "إسرائيل" بدأت بتجنيد 30 ألف جندي احتياط تمهيداً لتوسيع الحرب على غزة[61].

فاجأت المقاومة، وعلى رأسها حماس، "إسرائيل" باستعداداتها وصمودها في الحرب، مما دفع "إسرائيل" إلى إعادة حساباتها. في 2012/11/19 تسارعت جهود مصر للوصول إلى هدنة بين حماس و"إسرائيل" معززة بدعم عربي دولي، وأعلن الرئيس مرسي أن جهود عقد الهدنة بين الجانبين ستسفر عن نتائج إيجابية خلال ساعات لوقف مهزلة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. تزامن ذلك مع زيارة وفد عربي لقطاع غزة يضم وزراء خارجية مصر والسلطة الفلسطينية في رام الله، وتونس، والعراق، ولبنان، والأردن، بالإضافة لوزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي؛ هذه الزياره أتت كتطبيق لقرارات الجامعة العربية يوم السبت 2012/11/17[62].

نتيجة صمود المقاومة والجهود الديبلوماسية المصرية تمّ التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ مساء الأربعاء 2012/11/21، وبحسب إعلان الرئاسة المصرية فإن بنود اتفاق الهدنة ينصّ على:

أ. توقف "إسرائيل" كل الأعمال العدائية ضدّ قطاع غزة براً وبحراً وجواً.
ب. توقف "إسرائيل" الاجتياحات والاغتيالات في غزة.

---

[61] خالد الأصمعي، عامود السحب بين موقف مصري شهم وحسابات دولية متبانية، صحيفة **الأهرام**، القاهرة، 2012/11/19.

[62] هدنة مرتقبة بعد وعد مرسي، **الحياة**، 2012/11/20.

ج. توقف الفصائل الفلسطينية كل الأعمال العدائية من القطاع على "إسرائيل" بما في ذلك استهداف الحدود.

د. فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع، وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المناطق الحدودية.

هـ. بدء إجراءات تنفيذ ذلك بعد 24 ساعة من بدء سريان الهدنة.

و. في حال وجود ملاحظات من أيّ طرف، عليه الرجوع إلى مصر للمتابعة.

عقب إعلان الاتفاق صرّح مشعل في مؤتمر صحفي: "نستطيع أن نعدد ما قام العدو بتدميره، كان هدفهم ترميم قدراتهم على الردع ولكنهم فشلوا، فالعدو كسر الهدنة وحاول خداعنا وخداع المصريين فوقفنا للرد على العدوان، ما حدث هو عدوان لئيم وغادر استوجب الدفاع والرد، وإسرائيل خضعت واضطرت لقبول الهدنة"[63].

الشعور العام بالنصر الذي ساد في أوساط الفلسطينيين وفرحتهم بإفشال أهداف الحرب على غزة قابله شعور بالهزيمة وغضب لدى الجمهور الإسرائيلي، فحسب استطلاع للرأي أجرته القناة الثانية الإسرائيلية فإن 70% من الإسرائيليين يرفضون وقف إطلاق النار أو الهدنة مع حماس، بينما يوافق عليها 24%، وعبّر 6% عن عدم تبنيهم أياً من الموقفين[64].

استطاعت حماس لأول مرة في تاريخها السياسي أن تجبر "إسرائيل" على إبرام اتفاق هدنة معها وعبر الوسيط المصري في مفاوضات غير مباشرة، جميع الهدن السابقة لم تكن "إسرائيل" تعترف بها وكانت تدّعي أن تلك الهدن عبارة عن تفاهمات فلسطينية داخلية أو فلسطينية مصرية وأنها ليست طرفاً فيها. اتفاقية الهدنة التي اعقبت حرب عمود السحاب أجبرت "إسرائيل" على الاعتراف بشرعية حماس ولو بشكل ضمني، وأعطت مؤشراً بأن "إسرائيل" تسعى للتعايش مع سيطرة حماس على قطاع غزة.

---

[63] غزة: اتفاق وقف النار يدخل حيز التنفيذ، بي بي سي، 2012/11/21.

[64] الإسرائيليون يرفضون الهدنة ويطالبون استمرار القتال، موقع صدى البلد، 2012/11/21.

5. هدنة الجرف الصامد:

في 2014/7/8، وعقب اندلاع الحرب بيوم واحد، خرج أبو عبيدة الناطق باسم القسام وأعلن شروط حماس لوقف إطلاق النار، والتي تضمنت: "أولاً: وقف الحملة الإسرائيلية العدوانية ضدّ الضفة والقدس. ثانياً: وقف الحملة العدوانية على قطاع غزة ووقف الغارات وتحليق الطائرات والالتزام ببنود اتفاق 2012. ثالثاً: الالتزام بالإفراج عن محرري صفقة وفاء الأحرار "شاليت" الذين أعيد اعتقالهم. رابعاً: الكفّ عن تخريب المصالحة الفلسطينية ورفع اليد عن التدخل في الحكومة الجديدة واستحقاقاتها"[65].

بعد أسبوع من اندلاع الحرب تقدّمت مصر بمبادرة لوقف إطلاق النار تعتمد على مبدأ تخفيف الحصار وليس إنهاءه، وبحسب صحيفة هآرتس Haaretz فإن المبادرة اعتمدت على مقترح قدمه أبو مازن وأن مصر و"إسرائيل" سارعتا إلى صياغة المبادرة لأنهما لا ترغبان في دور أمريكي في اتفاق وقف إطلاق النار. فالقاهرة لم ترغب بتدخل كيري وذلك كي يظهر السيسي كقادر على لعب الدور المصري، أما تل أبيب فخشيت أن تتعرض للضغوط الأمريكية التي قد تؤدي إلى رفع الحصار عن غزة. بحسب الصحيفة، فإن فصائل المقاومة لم تبلّغ بالمبادرة وأن مصر ردّت على سؤال "إسرائيل" حول موقف حماس منها بالقول إنه إذا وافقت "إسرائيل" على المبادرة فلا خيار أمام حماس إلا القبول بها[66].

رفضت حماس مبادرة السيسي فتم اتهامها بأن ذلك يعود لعدم رغبتها بأن يأتي الحل من طرف "مصر السيسي" بسبب ممارساتها العدائية تجاهها، على الرغم من أن المبادرة مبنية على تفاهمات 2012 الموقعة في عهد مرسي. فنّد موسى أبو مرزوق هذه الفكرة بتوضيحه أن ملف العلاقة مع حماس بيد المخابرات المصرية، بغض النظر عن الرئيس أو الجهة التي تحكم مصر، وأن حماس أوضحت بأن اعتذارها عن قبول المبادرة المصرية بالطريقة التي خرجت فيها شكلاً ومضموناً، لا يعني الرفض أو الاعتراض على الدور المصري، وأكد بأنه لا حلّ بدون مصر، لكن أيّ حلّ يجب أن يلبي حقوق الشعب

---

[65] البيان العسكري لكتائب الشهيد عز الدين القسام، يوتيوب، 2014/7/8، انظر:
http://youtu.be/66Ui_HBcGjM

[66] خلف كواليس وقف إطلاق النار: مفاوضات بدون الحكومة أو حماس، صحيفة **هآرتس**، 2017/7/16، انظر:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2378153 (بالعبرية)

الفلسطيني. إلى جانب ذلك، ألمح أبو مرزوق لمعاداة السلطة القائمة في مصر لحماس، عندما قارن بين موقف مصر مرسي التي عدَّت نفسها أكثر من وسيط والدعم الرسمي الذي تلقته متمثلاً بزيارة رئيس وزرائه هشام قنديل لغزة في أثناء حرب عمود السحاب، وموقف "مصر السيسي" الذي عدَّ نفسه مجرد وسيط يساوي بين الضحية والجلاد، بالإضافة لمهاجمة وسائل الإعلام الدائمة لحماس واتهامها بالتآمر مع "إسرائيل". كما أشار أبو مرزوق لقراءة حماس للمبادرة بأنها: "جاءت لإحراج حماس لأنه في حال رفضها، ستُحرج حماس وستعطي الضّوء الأخضر لبنيامين نتنياهو لكي يضرب قطاع غزة، وفي حال الموافقة من جانب حماس عليها، فهذا يعني الاستسلام وإعلان هزيمة المقاومة، لأنه حينها، لم يكن بين أيدينا ما يكفي لنفاوض عليه ونضعه على الطاولة، ووقتها يكون قد خسر الغزيون كل شيء"[67].

قام أبو مرزوق باستعراض الاختلاف بين تفاهمات 2012 ومبادرة 2014 ضمن عدة نقاط، من أهمها: أولاً: في تفاهمات 2012 المخابرات المصرية هي التي قادت مفاوضات غير مباشرة بين حماس و"إسرائيل"، أما المبادرة 2014 فلم تكن نتيجة مفاوضات، وأعلنت في الإعلام ومن جانب واحد دون رجوع أو تنسيق مع المقاومة الفلسطينية وهذا خلاف 2012. ثانياً: مبادرة 2014 ربطت فتح المعابر بالأمن، في حين أن المنطقة برمتها ليس فيها أمن، وهذا معناه ألا تفتح المعابر على الإطلاق، في حين أن فتح المعابر في المبادرة السابقة لم يتم ربطه بشرط. ثالثاً: الخطورة السياسية التى جاءت في ديباجة المبادرة (الفقرة الثانية)، عن الشروع بمفاوضات سلمية على حدود 1967 والالتزام بقرارات شرعية دولية تلزم المقاومة، وهذه مسلمات ترفض المقاومة الإقرار بشرعيتها؛ ودفعت في سبيل رفضها هذا حصاراً وقتلاً واعتقالاً، فالاعتراف بذلك يعني أن ما عجزت "إسرائيل" وأمريكا أن تأخذه من إقرار واعتراف بشرعية وجودها على حدود 1967 من خلال الحصار والحروب المتكررة، مطلوب من حماس أن تقبل به بمبادرة لوقف إطلاق النار، حال القبول والتوقيع[68].

---

[67] صحيفة **الدستور**، عمّان، 2014/7/27.

[68] **المرجع نفسه**.

يحدد الباحث حسين أبو النمل في قراءة له الفرق بين مبادرتي 2012 و2014 ضمن النقاط التالية[69]: أولاً: من ناحية الشكل فإن حجم الديباجة والآليات في مبادرة 2014 صارت ضعف حجم المبادرة نفسها. ثانياً: ديباجة مبادرة 2014 تطالب المنظمات الفلسطينية الاعتراف بأن عملها عنف اقتضى عنفاً مضاداً. ثالثاً: نصّت مبادرة 2012 على "وقف استهداف الأشخاص" عامة بينما مبادرة 2014 نصّت على "وقف استهداف المدنيين الفلسطينيين". رابعاً: توسيع مفهوم الأعمال العدائية ضدّ "إسرائيل" لتشمل تحت الأرض أو الأنفاق إلى ومن غزة بالاتجاهين. خامساً: مبادرة 2014 أسقطت "عدم تقييد حركة السكان" وأضافت ربط فتح المعابر بالاستقرار الأمني. سادساً: في 2012 تفاهم على "تهدئة – وقف إطلاق النار" بينما في 2014 بحث في "موضوع الأمن" بشكل عام. سابعاً: "إسرائيل" قبلت مبادرة 2014 من دون شروط مسبقة لأن كل شروطها قبلت مسبقاً. ثامناً: مبادرة 2014 تلزم مصر بتنفيذها وضبط مدخلات الأنفاق إلى غزة وفق المفهوم الإسرائيلي للأمن.

حددت المبادرة المصرية وقت بدء وقف إطلاق النار في 2014/7/15 الساعة التاسعة صباحاً، فأعلنت "إسرائيل" التزامها بالمبادرة ووقف إطلاق النار، بينما كان ردّ المقاومة رفض المبادرة، تجسد ذلك في ساحة المعركة بإطلاق الصواريخ على المستعمرات الإسرائيلية وإعلان المقاومة بجميع فصائلها أنها لن تلتزم بالمبادرة المصرية بشكلها المطروح ما لم يتم تعديلها. من ناحيتها رفضت مصر تعديل المبادرة دون أن تعطي سبباً مقنعاً لرفضها. تسبب رفض المقاومة بحرج شديد لنتنياهو وأظهره بمظهر الفاشل حتى وصل الأمر ببعض أركان حزبه باتهامه علانية بالفشل والعجز، مما دفع نتنياهو إلى توسيع الحرب والبدء بشن الحملة البرية، وصرّح قائلاً: "حماس لم تبقِ لنا بديلاً، لهذا وسعنا العملية العسكرية ضدّها، سوف تدفع حماس ثمناً غالياً على رفضها وقف النار،.....، وطالما لم يتوقف إطلاق النار سنرد باستخدام النار"[70].

---

[69] حسين أبو النمل، "العدوان على قطاع غزة: قراءة مقارنة للمبادرة المصرية 2014 مع تفاهمات 2012،" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014/8/11.

[70] موقع ماكو العبري، 2014/7/15، انظر: http://www.mako.co.il/news-military/israel/Article-ce5ef5fadda3741004.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=786102762 (بالعبرية)

بدأت "إسرائيل" بالحرب البرية في 2014/7/17 ظناً منها أنها بذلك ستجبر المقاومة على القدوم لطاولة المفاوضات مرغمة، لكن مجريات المعركة على الأرض واستعداد فصائل المقاومة الجيد لهذه المواجهة عبر شبكة الأنفاق أوقعت الجنود في كمائن محكمة قلبت المعادلة وأوقعت خسائر ملموسة في جيش الاحتلال، مما دفع نتنياهو للاستعانة بحليفه الأمريكي للخروج من مأزقه. بدأ وزير الخارجية الأمريكي كيري بالتحرك من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار والوصول إلى تفاهم سياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ اقترح كيري في 2014/7/25 مبادرة تنصّ على وقف إطلاق النار من الجانبين ولمدة أسبوع ابتداءً من يوم 27 تموز/ يوليو. وبعد 48 ساعة من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، تقوم القاهرة بتوجيه دعوة إلى "إسرائيل" والفصائل الفلسطينية للدخول في مفاوضات حول "وقف إطلاقِ نارٍ مستدامٍ" و"حلٍ دائمٍ" لما وصفتها الوثيقة بـ"الأزمة في غزة"، وبما يتضمن ترتيبات لفتح المعابر، والسماح بدخول البضائع وحركة الناس، وضمان الأحوال المعيشية والاجتماعية لسكان غزة، فضلاً عن السماح بتحويل الأموال إلى غزة لدفع رواتب الموظفين العموميين. كما أشارت الوثيقة المسربة، إلى أنه خلال "وقف إطلاق النار الإنساني"، فإن الأطراف كلها ستمتنع عن القيام بأي عمليات عسكرية أو أمنية تستهدف الطرف الآخر، كما أنها ستسمح بإيصال المساعدات الإنسانية، والتي تتضمن، من دون أن تكون مقتصرة على، الطعام والدواء والمأوى للفلسطينيين في غزة. وأكدت وثيقة كيري أن أعضاء الأسرة الدولية، وتحديداً الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وقطر وتركيا وغيرهم، سيدعمون أيّ وقف لإطلاق النار بين الطرفين، وسيسهمون في المبادرات الإنسانية للاستجابة للحاجات العاجلة لشعب غزة.

وفي مقابل ذلك، فإن وثيقة كيري أشارت إلى أن المفاوضات المقترحة في القاهرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بدعوة مصرية "ستناقش كلّ القضايا الأمنية". وكان الرهان الأمريكي على أن العبارة الأخيرة: "ستناقش كل القضايا الأمنية"، بالإضافة إلى الإحالتين السابقتين لـ"وقف إطلاقِ نارٍ مستدامٍ" و"حلٍ دائمٍ"، يمكن أن تسهم مجتمعة في تجاوز أي اعتراضات أو عقبات من قبل "إسرائيل" وحركة حماس. فحسب

منطق مساعدي كيري عند تقديمهم لتلك الوثيقة، قد تقرأ حماس مثل هذه الإحالات على أنها تتضمن رفع الحصار عن قطاع غزة، في حين يمكن لـ"إسرائيل" أن تقرأها على أنها دعوة لنزع سلاح المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة[71].

فوجئ كيري بالرفض الإسرائيلي المصري لمبادرته، وأعلنت الرئاسة والخارجية المصرية رفضها لتعديل مبادرتها، أما "إسرائيل" فعللت رفضها للمبادرة كونها لم تُشر إلى أنفاق المقاومة التي تسببت بإيقاع الخسائر في صفوف جيش الاحتلال، وأنها تقدم لحماس إنجازات كثيرة. وقد يكون سبب رفض مصر المبادرة هو اعتقادها أنها تشكل حبل نجاة لحماس وهذا ما لا تريده، بالإضافة لعقد اجتماع باريس في 2014/7/26 دون دعوتها أو دعوة السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، حيث اقتصر الحضور على خصوم القاهرة السياسيين تركيا وقطر، بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا[72].

صمود المقاومة وإيقاعها خسائر بجيش الاحتلال أجبر مصر على تغيير موقفها خشية من خسارة دورها كلاعب إقليمي فاعل لصالح قطر أو تركيا، فأشعرت حماس عبر أبو مازن أنها على استعداد لتعديل مبادرتها[73]. وقد وافقت حماس على الذهاب إلى القاهرة من أجل خوض مفاوضات غير مباشرة مع "إسرائيل" على أساس تعديل المبادرة المصرية ضمن وفد موحد، وأصرّت على أن لا يقتصر الوفد على فتح وحماس بل أن يضم بقية الفصائل الفلسطينية، كما اشترطت حماس انسحاب القوات البرية الإسرائيلية من قطاع غزة. تحقق ما طلبته حماس فسحبت "إسرائيل" قواتها، وتمّ الإعلان عن هدنة لمدة 72 ساعة، الساعة الثامنة من صباح الثلاثاء 2014/8/5[74]. مع بداية المفاوضات ظنت "إسرائيل" أنه قد حان الوقت لتحقيق إنجاز سياسي، بينما أعلن خالد مشعل بأن:

> حماس لن توافق على وقف إطلاق النار دون رفع الحصار عن غزة، فحماس لن توافق على هدنة تتضمن فقط وقف إطلاق النار، أي اتفاق يجب

---

[71] العدوان الإسرائيلي الجديد على غزة: امتحان خارجي جديد فشلت إدارة أوباما في اجتيازه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014/8/7، انظر:
http://www.dohainstitute.org/release/380c63d0-5107-4d03-9720-88453b91b7f9

[72] المرجع نفسه.

[73] عباس يلتقي مشعل والقاهرة مستعدة لتعديل مبادرتها، الجزيرة.نت، 2014/7/21.

[74] المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/8/4، انظر:
https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=159722

أن يتضمن حلاً سياسياً طويل الأمد ومكاسب اقتصادية للفلسطينيين. يوجد للحركة ثلاثة مطالب أساسية: أولاً: وقف إسرائيل عدوانها على غزة. ثانياً: الإفراج عن المعتقلين في الضفة وعن الذين تمّ اعتقالهم عقب قتل المستوطنين الثلاثة. ثالثاً: إنهاء حصار غزة[75].

تعنتت "إسرائيل" في المفاوضات وقامت بالمراوغة، فامتنعت عن إعطاء شيء ملموس في مفاوضات القاهرة، مما دفع كتائب القسام في بيان لها للإعلان بأنها ستستأنف هجماتها في حال انتهت هدنة الـ 72 ساعة دون تحقيق تقدم ملموس[76]. على ما يبدو استخفت "إسرائيل" ببيان القسام ظناً منها بأنها قد استطاعت استنزاف حماس وأنها لن تجرؤ على استئناف الحرب. مع انتهاء مدة الهدنة الساعة الثامنة في 2014/8/8 دون التوصل إلى اتفاق، فاجأت حماس جميع الأطراف عندما استأنفت هجماتها وأمطرت المستعمرات الإسرائيلية بوابل من الصواريخ[77]. تفجّر الأمور من جديد دفع مصر إلى الإلقاء بثقلها خلف تجديد الهدنة مرة ثانية لمدة 72 ساعة، وبالفعل تمّ التوصل إلى هدنة جديدة تبدأ من منتصف ليل الأحد/ الإثنين 2014/8/11، وذلك من أجل إنقاذ المفاوضات المنهارة[78]. بعد انتهاء هذه الهدنة تمّ الاتفاق على تمديد الهدنة لخمسة أيام إضافية، وقد وضّح عزام الأحمد، رئيس الوفد الفلسطيني، السبب بقوله: "لأن الوفد الإسرائيلي طوال 72 ساعة الماضية لم يقطن في القاهرة، مما تسبب بعدم اكتمال الاتفاق، وكان أمامنا خياران إما أن نقول لم نتوصل إلى اتفاق أو نتابع ويتم تمديد وقف إطلاق النار، وبالفعل في اللحظات الأخيرة تمّ الاتفاق على تمديد وقف إطلاق النار 5 أيام أخرى على أمل التوصل إلى إنجاز الاتفاق"[79]. وصرّح أبو مرزوق بأنه لا يوجد أيّ اختراق في

---

[75] Site of The Telegraph, 17/7/2014, http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/israel/10974901/Hamas-leader-says-Israel-must-lift-siege-of-Gaza-before-any-ceasefire.html

[76] موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، انظر:
http://www.alqassam.ps/arabic/#!/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA/5138/

[77] المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/8/8، انظر:
https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=159962

[78] الوفد الفلسطيني وإسرائيل يوافقان على هدنة جديدة، الجزيرة.نت، 2014/8/11.

[79] وكالة معاً، 2014/8/13، انظر: http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=720453

أيّ قضية من القضايا، وأن الشيء الوحيد الذي تمّ الاتفاق عليه هو تمديد التهدئة[80]، وأوضح خليل الحية عضو الوفد المفاوض الموقف قائلاً: "نستطيع أن نبرم اتفاقاً، لذا أعطينا فرصة جديدة للتهدئة بالأمس، لمزيد من المشاورات ولتوجيه كل الضغوط نحو العدو لإجباره على الالتزام بمطالبنا، لا زالت هناك فرصة حقيقية لإبرام اتفاق بشرط أن يكف الاحتلال عن التلاعب بالألفاظ التي تفقد مضامين مطالبنا، وسنبقى أمناء، سنواصل الحوار"[81].

مع اقتراب موعد انتهاء الهدنة، ونتيجة للمرواغة الإسرائيلية، بدأت حماس بالتهديد بحرب استنزاف طويلة في حال لم تستجب لشروط المقاومة[82]، ففي 2014/8/17 وقبل انتهاء هدنة الأيام الخمسة بيوم وعقب لقاء الوفد الفلسطيني مع الجانب المصري، اتضح أن المفاوضات قد عادت إلى نقطة الصفر في ظلّ إصرار "إسرائيل" على إدخال تعديلات تنص على نزع سلاح المقاومة[83]. تعثر المفاوضات دفع الوسيط المصري إلى التدخل من جديد من أجل تمديد التهدئة ليوم إضافي فوافق الطرفان حتى لا يتهم أحدهما بإفشال مساعي التوصل إلى وقف إطلاق النار مع قناعة الطرفين بصعوبة التوصل إلى اتفاق[84]. على الرغم مما تمّ إشاعته في وسائل الإعلام عن قرب التوصل إلى اتفاق إلا أن "إسرائيل" كانت تبيت النية لإنهاء التهدئة، فقامت وكما صرّح المستشار القضائي السابق للحكومة ميخائيل بن يائير Michael Ben-Yair، بافتعال مسرحية خرق حماس للتهدئة، وادعت بأن حماس أطلقت صواريخ على بئر السبع وذلك لتبرير خرقها للتهدئة، من أجل القيام بمحاولة فاشلة لاغتيال قائد كتائب القسام محمد الضيف عبر قصف بيت تظن بأنه يتحصن به[85]. سقط نتيجه محاولة الاغتيال الفاشلة مجموعة من الشهداء من ضمنهم زوجة الضيف وابنه، وتفجرت الأوضاع من جديد بعد أن ردت

---

[80] وكالة معاً، 2014/8/14، انظر: http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=720499

[81] المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/8/14، انظر:
https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=160392

[82] المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/8/16، انظر:
https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=160508

[83] موقع عربي 21، 2014/8/18، انظر: http://t.arabi21.com/Story/769765

[84] موقع نانا الإخباري، 2014/8/18، انظر:
http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=10763 (بالعبرية)

[85] وكالة سما، 2014/8/22، انظر: http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=211079

كتائب القسام على هذه العملية باستئناف قصف تل أبيب والمستعمرات الإسرائيلية، وعلى إثر ذلك غادر الوفد الإسرائيلي القاهرة فعلّق عزام الأحمد قائلاً بأن ذلك يدلّ على نية مبيّتة من طرف "إسرائيل" لإفشال المفاوضات، وخصوصاً بعدما تسلّم الجانب الإسرائيلي الورقة المصرية المعدّلة ليبدي رأيه فيها، والتي تتضمّن رفع الحصار براً وجواً وبحراً[86].

توقفت المفاوضات لعدة أيام، فاستغلت "إسرائيل" قدراتها التدميرية من أجل إيقاع خسائر مادية هائلة بالفلسطينيين، وبدأت بهدم الأبراج السكنية المكتظة بالسكان من أجل إرغام حماس على العودة إلى طاولة المفاوضات ضمن الشروط الإسرائيلية، كما صرّح بذلك وزير الحرب الإسرائيلي موشيه يعلون[87]. ومرة أخرى أظهر الجمهور الفلسطيني صموداً مذهلاً أمام آلة الدمار الإسرائيلية، واستمرّت المقاومة باستهداف المدن والمستعمرات الإسرائيلية. تزايدت الضغوط الداخلية على نتنياهو من أجل إيجاد حلّ يوفّر الهدوء لسكان "إسرائيل"؛ فإما أن يقرر احتلال غزة من جديد، وهذا ما لا يستطيع تحمل كلفته السياسية، أو الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار. وبدأت أصوات الجمهور الإسرائيلي تتعالى معبرة عن ضيقها وعدم قدرتها على الاستمرار في تحمل حرب الاستنزاف التي تخوضها المقاومة ضدّ "إسرائيل". انعكس هذا الشعور في استطلاعات الرأي الإسرائيلية التي أظهرت تراجع شعبية نتنياهو من 82% في بداية الحرب إلى 38% قبل انتهائها بيوم. لم يجد نتنياهو مفراً من القبول بالورقة المصرية المعدلّة التي لا تتضمن أيّ إنجاز يذكر لـ"إسرائيل"، واضطر لمخالفة العرف السائد لدى الحكومات الإسرائيلية بالرجوع إلى وزرائه مستنداً على رأي المستشار القانوني للحكومة، فأعلن موافقته على وقف إطلاق النار دون الرجوع إلى المجلس الوزاري المصغر الذي عارض نصف أعضاءه (أربعة وزراء من ثمانية) اتفاق وقف إطلاق النار بصيغته المطروحة، والتي لا تتضمن أيّ إنجاز سياسي لـ"إسرائيل" أو يحقق أيّ هدف من الأهداف الإسرائيلية[88].

---

[86] وكالة وفا، 2014/8/20، انظر: http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=182156

[87] موقع والا الإخباري، 2014/8/23، انظر: http://touch.walla.co.il/ExpandedItem.aspx?WallaId=1/2689/2778495&ItemType=129&VerticalId=2 (بالعبرية)

[88] نشرة الأخبار المركزية في القناة الثانية العبرية في 2014/8/26، موقع ماكو العبري، انظر: http://www.mako.co.il/news-channel2/Channel-2-Newscast-q3_2014/Article-65160cdebe31841004.htm (بالعبرية)

في 2014/8/26 أعلنت وزراة الخارجية المصرية التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار وقالت في بيان لها:

> حفاظاً على أرواح الأبرياء، وحقناً للدماء واستناداً إلى المبادرة المصرية 2014 وتفاهمات القاهرة 2012، دعت مصر الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى وقف إطلاق النار الشامل والمتبادل بالتزامن مع فتح المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل بما يُحقق سرعة إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية ومستلزمات إعادة الإعمار والصيد البحري انطلاقاً من 6 ميل بحري، واستمرار المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين بشأن الموضوعات الأخرى خلال شهر من بدء تثبيت وقف إطلاق النار، وفي ضوء قبول الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بما ورد بالدعوة المصرية، فقد تحددت ساعة 19:00 (بتوقيت القاهرة) لبدء سريان وقف إطلاق النار[89].

بالاستناد إلى بنود الاتفاق[90] يمكننا استنتاج الأمور التالية:

أ. استطاعت حماس تسجيل انتصار سياسي بمحافظتها على سلاحها وعدم تضمين الاتفاق أي بند يتعلق بنزع سلاح المقاومة أو إعادة تسليحها من جديد، كما أن الاتفاق لا يمنع الاستعداد عسكرياً لأي مواجهة مستقبلية من قبيل حفر الأنفاق وتصنيع الصواريخ.

ب. مع أن الاتفاق اتسم بعمومية الألفاظ بحيث لم يتضمن بنداً واضحاً ينص على رفع الحصار بشكل كامل عن غزة، إلا أن تفاصيل الاتفاق تشير إلى ذلك كما ورد في البند الثالث الذي ينص على فتح المعابر ولا يضع قيوداً على تدفق البضائع ومعدات إعادة الإعمار.

ج. حاولت "إسرائيل" عدم إعطاء حماس إنجازاً سياسياً متعمدة عدم ذكرها في أي ترتيب، والإصرار على أن تكون السلطة الفلسطينية هي المسؤولة عن إعادة الإعمار وإدارة المعابر، هذا الأمر لا يضير حماس ولا ينتقص من قدرها وخصوصاً أنها

---

[89] صفحة وزارة الخارجية المصرية الرسمية، موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، 2014/8/26، انظر: https://ar-ar.facebook.com/MFAEgypt

[90] وثيقة نصّ وقف إطلاق النار عقب حرب العصف المأكول (الجرف الصامد)، المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/8/27، انظر: https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=161307 (انظر وثيقة رقم (2) في ملاحق هذا الكتاب صفحة 124)

وافقت على تسليم إدارة غزة لحكومة التوافق بحسب اتفاق الشاطئ، بل إن ذلك يعد إنجازاً لأن مغزاه السياسي هو قبول "إسرائيل" التعامل مع حكومة التوافق بعد أن كانت ترفض ذلك.

د. على الرغم من أن الاتفاق أجّل البحث في موضوع الميناء البحري، إلا أن إدراج الموضوع ضمن البنود التي سيتم بحثها بعد شهر يؤشر إلى أن "إسرائيل" مستعدة من حيث المبدأ لبحث الموضوع إذا حصلت على ضمانات أمنية مناسبة.

هـ. تأجيل موضوع الأسرى متوقع في ظلّ التجارب السابقة التي تشير إلى المدة الطويلة التي يحتاجها التفاوض حول أيّ صفقة لتبادل الأسرى، فقد رفضت حماس ربط موضوع تبادل الأسرى والجثث بوقف إطلاق النار كما طلبت "إسرائيل" في أثناء المفاوضات[91].

و. استطاعت حماس عبر إصرارها على تزامن فتح المعابر مع وقف إطلاق النار كسر معادلة هدوء مقابل هدوء التي كان نتنياهو يطمح لها، والتي نصت عليها المبادرة المصرية قبل تعديلها.

ز. الاتفاق في مجمله يعد انتصاراً لحماس، فلو كان الاتفاق يحقق مكاسب لـ"إسرائيل" لما عارضه نصف وزراء المجلس الوزاري المصغر الإسرائيلي، ولما اضطر نتنياهو لتمريره بهذه الطريقة الملتوية.

حماس استطاعت في مفاوضات هدنة الجرف الصامد الجمع بين التفاوض والمقاومة بشكل متزامن، فقبل إعلان وقف إطلاق النار بخمس دقائق استطاعت حماس قصف المستعمرات والمدن الإسرائيلية فأوقعت قتيلين في صفوف الإسرائيليين، أحدهما ضابط الأمن في كيبوتس نيريم Nirim[92]، ولولا التخاذل العربي الذي وصل إلى مستوى التآمر على المقاومة وسلاحها لكانت إنجازات المقاومة أفضل وأعظم، فقد صرّح يوسي بيلين Yossi Beilin وهو أحد مهندسي أوسلو بأن "إسرائيل" لا توجد لديها مشكلة مع إقامة ميناء بحري إذا ما تمّ وضع ترتيبات أمنية ورقابة دولية، لكن مصر ترفض فكرة الميناء

---

[91] موقع بوابة الحرية والعدالة، 2014/8/11، انظر:
http://fj-p.com/Party_InPress_Details.aspx?News_ID=45666

[92] **يديعوت أحرونوت**، 2014/8/27، انظر:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4564496,00.html (بالعبرية)

فهي متطرفة أكثر من "إسرائيل" في هذا الموضوع[93]. كما أشار نتنياهو إلى تشكل حلف عربي ضدّ حماس بقوله: "قد تفاجئ الجميع العلاقات المميزة مع دول الجوار، وهذا أمر مهمّ لدولة إسرائيل ومع استمرار عملية الجرف الصامد ستفتح لنا أبواب جديدة"، الناطق باسمه أوفير جندلمان Ofir Gendelman أكد ذلك بقوله: "يوجد لدينا ائتلاف إقليمي نعمل معه من أجل كبح "الأوكار الإرهابية" في القطاع،...، حماس معزولة إقليمياً"، ناطق آخر باسم الحكومة الإسرائيلية، مارك ريجيف Mark Regev، قال: "حماس معزولة في العالم العربي وإسرائيل اليوم لديها ارتباطات واتصالات بالعديد من دول العالم العربي، بعضها لم نعتد الحديث إليه"[94].

خامساً: مفاوضات الوثيقة السويسرية "وثيقة أحمد يوسف"[95]:

عقب فوز حماس بالانتخابات سنة 2006، أجرت الخارجية السويسرية عدة لقاءات مع أحمد يوسف مستشار هنية السياسي بالإضافة لقيادي من حركة حماس بهدف التعرف على رؤية حماس وفكرها السياسي وموقفها من الاعتراف بـ"إسرائيل" وماهية الهدنة التي تطرحها حماس، وهل يمكن البناء عليها لطرح حلّ سياسي للصراع مع "إسرائيل" بعد التوصل لهدنة طويلة تمتد لعشرة أعوام أو خمسة عشر عاماً، وهل هنالك إمكانية للتعايش في إطار حلّ الدولتين أو حلّ الدولة الواحدة ثنائية القومية. وبعد الاطلاع على مواقف حماس قامت الخارجية السويسرية بصياغة مبادرة سياسية وعرضتها على الأطراف المختلفة. "إسرائيل" رفضت المبادرة، أما الولايات المتحدة فلم تعلّق عليها مما يوحي بأنها كانت مقبولة لديها من ناحية المبدأ. لم تقم حماس بمناقشة هذه الوثيقة، ولم يتم الموافقة عليها في أيّ من أطرها الشورية والقيادية؛ وبالتالي لا قيمة فكرية أو عملية لهذه الوثيقة في مواقف حماس وأدائها. وقد أكد أحمد يوسف أن

---

[93] قناة الجزيرة الفضائية، "بشارة: الأنظمة العربية أضرت بالقضية الفلسطينية: برنامج في العمق،" الجزيرة.نت، 2014/8/11.

[94] نتنياهو يعلن عن تحالف الصهاينة العرب مع إسرائيل، صفحة كلنا خالد سعيد – نسخة كل المصريين، يوتيوب، 2014/8/13، انظر: http://youtu.be/TZPZZej0-3s

[95] مقابلة مع أحمد يوسف، مستشار هنية السياسي، مقابلة بالمراسلة، تمّ تسجيلها في قطاع غزة، 2014/3/10.

المبادرة هي تصور سويسري بشكل كامل، ولم يكن لحماس أيّ دور بصياغتها، ولم تناقش بشكل جدّي في أطرها التنظيمية[96]. وقد قام إسماعيل هنية رئيس الحكومة في ذلك الوقت بتحويل المبادرة لأبي مازن لكونه المسؤول عن ملف المفاوضات. وعلى ما يبدو فإن المشاركة غير الرسمية لأشخاص محسوبين على حماس في مناقشة الأفكار السويسرية، واستلامهم للمبادرة وتسليمها لإسماعيل هنية، قد أشعر قيادة فتح أن هذه المبادرة تهدّد دورها القيادي، فقامت باستغلالها إعلامياً واتهام حماس بأنها تسعى لإبرام اتفاق مع الإسرائيليين لإقامة دولة بحدود مؤقتة.

يرى الباحث أن المبادرة (الوثيقة) مبنية على فكرة الهدنة مدة خمسة أعوام من أجل إرساء حلّ مرحلي يتضمن الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة سنة 1967 والوقف الكامل للبناء الاستيطاني مع الإفراج عن جميع المعتقلين، ويلاحظ أن الوثيقة السويسرية تحاشت موضوع الاعتراف بـ"إسرائيل"، كما أنها لم تتطرّق لقضية اللاجئين، ولم تورد أيّ تفاصيل حول الترتيبات الأمنية أو مسألة السيادة على الأرض. من الواضح أن هدف الوثيقة السويسرية من هذا الحل المرحلي هو وضع حجر الأساس لحل سياسي بين "إسرائيل" وحماس عبر التفاوض من أجل حلّ الصراع. ورفض "إسرائيل" للوثيقة نابع من رؤيتها للعملية السلمية المبنية على عدم التنازل عن الخطوط الأساسية التي خطها رابين في خطابه سنة 1995، كما أنها لا ترى بأن هنالك ما يلزمها بتقديم أيّ تنازل للفلسطينيين، بالإضافة لرفضها الخوض بأي مفاوضات سياسية مع حماس قبل موافقتها على شروط الرباعية. ومن جهة أخرى، فإن حماس لم تناقش هذه الوثيقة في أطرها التنظيمية ولم تتعامل معها بجدية، ولم تتبناها بأي شكل من الأشكال. وبالرغم من أن الوثيقة تلتقي مع رؤية حماس في نقطة أنه لا يوجد في الوقت الحالي حلّ نهائي للقضية الفلسطينية بسبب اختلال موازين القوى، وأنها لا ترفض حلاً مرحلياً قائماً على إنشاء الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على حدود 1967، شرط ألا يتضمن ذلك الاعتراف بـ"إسرائيل"، غير أن المبادرة تهمل بعض ثوابت حماس السياسية كحق العودة، مما يعني استبعاد موافقة حماس على مثل هذا النوع من المبادرات، وقد عبّر مشعل عن ذلك بقوله: "أي موقف أو مبادرة أو برنامج سياسي مرحلي تكتيكي أو

[96] المرجع نفسه.

تفصيلي يجب أن ينسجم مع الثوابت الوطنية الفلسطينية،....، وعلى هذا فنحن نرفض أي مشاريع أو اتفاقات أو تسويات تنتقص من تلك الثوابت والمبادئ وتمس الحقوق الفلسطينية"[97].

سادساً: اتصالات ومفاوضات النواب المقدسيين[98]:

في سنة 2006 ومن ضمن إجراءات حملة أمطار الصيف، قامت قوات الاحتلال بشن حملة اعتقالات واسعة بحق أبناء حركة حماس وقيادتها في الضفة الغربية والقدس وعلى رأسهم وزراء حركة حماس ونوابها وفي مقدمتهم عزيز الدويك، من ضمن الإجراءات الاحتلالية كان قرار وزير الداخلية الإسرائيلي بسحب البطاقات الشخصية (الهوية) المقدسية من نواب القدس، وهم: أحمد عطون، ومحمد أبو طير، ومحمد طوطح، بالإضافة إلى وزير شؤون القدس خالد أبو عرفة.

مكث النواب والوزراء المقدسيون في السجن أكثر من ثلاث سنوات ونصف، وبعد الإفراج عنهم بقوا بدون هوية بسبب سحبها من الاحتلال، طرق النواب جميع الأبواب المتاحة ومن ضمنها المحكمة العليا الإسرائيلية فاشترط عليهم الادعاء الإسرائيلي مقابل إعادة الهوية أن يقدموا استقالتهم من التشريعي، رأى النواب العرض الإسرائيلي بمثابة ابتزاز من الواجب مقاومته، لأن الهدف الإسرائيلي كان حرمان القيادات الفلسطينية المقدسية من ممارسة أيّ نشاط سياسي ومعاقبة ممثلي الشعب المنتخبين بشكل ديموقراطي.

في شهر حزيران/ يونيو 2010 أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً يقضي بإبعاد النواب المقدسيين من القدس إلى مناطق السلطة الفسطينية في رام الله لحين البتّ في قضية سحب بطاقاتهم الشخصية. من ضمن الخطوات التي اتخذها النواب للرد على الإسرائيليين كانت اللجوء للرئيس أبو مازن من أجل العمل على حلّ قضيتهم، اجتمع أبو مازن بالنواب واستمع للقضية بوجود مستشاريه، فكلف مسؤول التنسيق المدني حسين الشيخ والوزير محمود الهباش بمتابعة الموضوع لدى الإسرائيليين، بعد عدة أيام

[97] محسن محمد صالح، **حماس: دراسات في الفكر والممارسة**، ص 471.

[98] مقابلة مع خالد أبو عرفة، وزير شؤون القدس، سجن عوفر، 2014/8/2.

تواصل الهباش مع النواب طالباً منهم الحضور للمقاطعة في رام الله، بعد حضور النواب تمّ إبلاغهم بأن حلّ قضيتهم يكون بخروجهم في مؤتمر صحفي يعلنون فيه استقالتهم من التشريعي. فوجئ النواب بأن المؤتمر الصحفي قد تمّ تحضيره وأنهم أمام أمر واقع، خرج النواب للمؤتمر الصحفي وأعلنوا بأنهم لم يعودوا نواباً في التشريعي، لأن مدة ولاية المجلس قد انتهت وبناءً على ذلك لم يعودوا نواب بالتشريعي، كما أعلن الوزير أبو عرفة أنه بمثابة المستقيل لأن الحكومة التي كان عضواً فيها تمّ إقالتها وتغييرها. لم تجد مناورة النواب نفعاً مع الإسرائيليين وتمّ إبلاغهم من قبل مساعدي أبو مازن بفشل جهودهم لإعادة البطاقات الشخصية لهم وإبطال قرار إبعادهم من القدس، وبالفعل قام الاحتلال باعتقال النائب أبو طير لتنفيذ قرار الإبعاد.

قرر النواب اللجوء إلى مقر الصليب الأحمر في القدس وتفعيل قضيتهم من خلال نصب خيمة اعتصام في ساحة مقر الصليب، لم يدُر بخلد النواب أن مكوثهم في الخيمة قد يمتد لثمانية أشهر، تحوّلت خيمة الاعتصام إلى محج للوفود الأجنبية والشعبية فأصبحت الخيمة بمثابة بيت شرق جديد. في أثناء زيارة القنصل السويسري للخيمة طرح فكرة وساطته من أجل حلّ القضية، وافق النواب على الوساطة السويسرية وبالفعل تحرك كلٌّ من القنصل السويسري ومندوب سويسرا في الشرق الأوسط لدى الحكومة الإسرائيلية وتفاهم مع وزير الداخلية الذي كان يتمتع بعلاقة شخصية معه على أن تحل القضية عبر تقديم النواب استقالتهم، درس النواب المقترح الإسرائيلي، فبعد أشهر من الاعتصام وجد النواب أنه لا مفرّ أمامهم من التعاطي مع هذا العرض حتى لا تستخدم قوات الاحتلال ما حصل معهم كسابقة قانونية يتم بموجبها تفريغ القدس من النشطاء السياسيين. أبلغ النواب المندوب السويسري بموافقتهم على العرض، وبعد إيصال القنصل السويسري موافقة النواب لوزير الداخلية ردّ الوزير بأن الضغوط الحكومية عليه قوية ولا يستطيع تنفيذ المقترح، فتم إبلاغ النواب بتراجع الإسرائيليين عن عرضهم.

فشلت الوساطة السويسرية وبقي النواب معتصمين إلى أن اقتحمت قوات الاحتلال مقر الاعتصام واعتقلت النواب وليتم فيما بعد إبعادهم إلى رام الله، حتى كتابة هذه السطور يعيش النواب المقدسيين بدون بطاقات شخصية، فالعليا الإسرائيلية لم تبتّ حتى اليوم في موضوع سحب البطاقات الشخصية للنواب.

سابعاً: مفاوضات شاليط:

نفذت كتائب القسام بالتعاون مع ألوية الناصر صلاح الدين الذراع العسكري للمقاومة الشعبية وجيش الإسلام فجر الأحد 2006/6/25 عملية أسر الجندي جلعاد شاليط، حدث ذلك بعد اقتحام الموقع العسكري الإسرائيلي في كرم أبو سالم، الهجوم كان معداً له بشكل دقيق ومحكم، استخدمت الفصائل الفلسطينية فيه نفق حفرته تحت الموقع العسكري فاستطاعت مباغتة الجنود الإسرائيليين وأسرت الجندي جلعاد شاليط في العملية التي أطلقت الفصائل عليها تسمية عملية "الوهم المتبدد"، والتي نفذها ثمانية مقاومين استشهد منهم اثنان ورجع الباقون إلى قطاع غزة سالمين. أعلنت كتائب القسام والفصائل الآسرة في بيان أصدرته في 2006/6/26 أن الاحتلال لن يحصل على معلومات حول جنديه المفقود إلا بعد أن يلتزم بالتالي: أولاً: الإفراج الفوري عن كافة الأسيرات. ثانياً: الإفراج الفوري عن كافة الأطفال دون سنّ الـ 18[99].

رداً على مطالب المقاومة أعلن أولمرت في مؤتمر صحفي أن "إسرائيل" لن تجري مفاوضات مع "الإرهابيين" ولن تفرج عن أسير واحد مقابل الجندي المأسور[100]، وبالرغم من الإعلان الصحفي، استدعى أولمرت لمكتبه الخبراء الأمنيين الذين يملكون خبرة في موضوع تحرير الجنود المأسورين من أجل أخذ رأيهم، كلهم أشاروا عليه بأن يبحث عن تسوية مع حماس، فكلما كانت التسوية سريعة كان الثمن أقل، أحد الخبراء قال لأولمرت أعط لحماس 250 أسيراً وأغلق الموضوع، فإذا بقي الموضوع مفتوحاً لمدة ثلاث سنوات سندفع ثمناً لا يقل عن ألف أسير، كان ردّ أولمرت على الخبراء الأمنيين أن مستشاريه يقترحون أمراً آخر، وهو استغلال عملية الأسر للقضاء على حماس فيجب أن تصل لهم رسالة بأن صاحب البيت جنّ جنونه[101].

لم تمرّ أيام على أسر شاليط حتى بدأت الوساطات من أجل إطلاق مفاوضات غير مباشرة بين حماس و"إسرائيل" بهدف تأمين الإفراج عنه، أكثر الوسطاء تأثيراً كان مصر وألمانيا مع وجود وساطات قطرية وتركية وأوروبية وعلى رأسها فرنسا،

---

[99] قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **شاليط من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، ص 14–15.

[100] شلومي الدار، **مرجع سابق**، ص 223.

[101] **المرجع نفسه**، ص 227.

فعرضت مصر الإفراج عن شاليط مقابل فكّ الحصار عن غزة وفتح معبر رفح وإيقاف الحرب التي تزمع "إسرائيل" القيام بها، فرفضت حماس هذا العرض وأصرّت على تحرير ألف أسير بالإضافة للأسيرات والأسرى دون الـ18، في المقابل أعلنت "إسرائيل" رفضها لمبدأ التبادل[102].

لجأت "إسرائيل" للضغط العسكري على حماس، فشنّت عملية عسكرية على قطاع غزة في 2006/6/28 أسمتها عملية أمطار الصيف. أولمرت لم تكن له خلفية أمنية كشارون فأراد أن يثبت أنه قادر على التعامل مع المشكلات الأمنية، فبادر إلى الرد على عملية الأسر بأقصى قوة، كان الهدف الأساسي إرهاب قادة حماس، فلا أحد من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية كان يعتقد أن القوات البرية تستطيع اقتحام غزة وإعادة شاليط حيّاً، ومن أجل إيصال الرسالة بشكل واضح قصفت "إسرائيل" مكتب هنية في غزة كما قامت بقصف 50% من مولدات الكهرباء التي تزود غزة حتى لا تغرق بالظلام بشكل كامل، بالإضافة لاستهداف طرق وجسور بالقصف. كان الهدف المعلن لعملية أمطار الصيف هو إرجاع شاليط، التقدير العام الإسرائيلي كان يقوم على أن ضرب حماس والبنية التحتية في غزة بالإضافة لاعتقال المئات من عناصر حماس ونشطائها في الضفة وعلى رأسهم أعضاء المجلس التشريعي والكثير من رؤساء البلديات والجمعيات والمؤسسات التي تديرها حماس في الضفة سوف يؤدي إلى رضوخ حماس فتعيد شاليط بدون شروط[103].

في 2006/7/1 وبعد ثلاثة أيام من بداية حملة أمطار الصيف، أصدرت الفصائل الآسرة بياناً تطالب فيه بوقف كل أشكال العدوان والحصار على الشعب الفلسطيني، وبالإفراج عن جميع الأسيرات والأطفال دون الـ 18 بالإضافة للإفراج عن ألف من الأسرى، حيث يشمل الألف جميع قادة الفصائل وجميع ذوي الأحكام العالية وجميع المرضى ذوي الحالات الطبية الصعبة والإنسانية[104].

---

[102] قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **شاليط من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، ص 35.

[103] شلومي ألدار، **مرجع سابق**، ص 227–231.

[104] قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **شاليط من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، ص 15.

من 2006/6/28 وحتى 2006/7/12 كانت "إسرائيل" تضرب غزة بكل قوة مما تسبب باستشهاد 394 فلسطينياً ثلثاهم من المواطنين العاديين، وأكثر من ربعهم تحت سنّ الـ 16، ولم يوقف هذه الهجمة المسعورة سوى أسر حزب الله في لبنان لجنديين إسرائيليين في 2006/7/12، مما جعل أولمرت ينقل الحرب إلى شمال فلسطين ويشنّ حرباً على لبنان وحزب الله. لم يستطع أولمرت بعد ثلاثة أسابيع من الحرب على لبنان تحقيق أيّ هدف من أهداف الحرب بل على العكس تماماً، فقد تسببت الحرب على لبنان بهزّ صورة الجيش الإسرائيلي بشكل كبير بعد أن تسبب حزب الله بقتل 21 جندياً و44 من سكان "إسرائيل"، بالإضافة لإرغامه أكثر من مليون إسرائيلي على النزول للملاجئ أو مغادرة بيوتهم في الشمال والهروب إلى جنوب فلسطين[105].

في كلتا الحربين على غزة ولبنان تمّ تفنيد النظرية التي تبنتها "إسرائيل"، والتي تقول إن ضرب البنية التحتية في غزة ولبنان سيجبر حزب الله وحماس على إعادة الجنود المأسورين بدون قيد أو شرط، فالنتيجة كانت على العكس تماماً، فصمود لبنان وغزة أفشل "إسرائيل" ومنعها من تحقيق أهدافها، والعدوان دفع حزب الله وحماس إلى التمسك بالجنود الموجودين لديهما، بل ورفع سقف مطالبها، بعد هذا الفشل اضطرت "إسرائيل" إلى التراجع، ففي 2006/8/14 عيّن أولمرت نائب رئيس الشاباك السابق عوفر ديكل من أجل إعادة الجنود المأسورين، كان مغزى هذا التعيين واضحاً، ويشير إلى أن أولمرت تراجع عن إعلانه بأنه لن يتفاوض مع "الإرهابيين" وأنه لن يفرج عن أيّ أسير فلسطيني[106].

في 2006/10/27 تغير الموقف الإسرائيلي باتجاه القبول بمبدأ الإفراج عن أسرى فلسطينيين مقابل شاليط، وبدأ الحديث في "إسرائيل" عن سلوك مسار المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق يضمن تبادل الأسرى الثلاثة الموجودين عند حزب الله بالإضافة إلى شاليط، فانطلقت جولات غير مباشرة للتفاوض بوساطة مصرية، لكنها لم تكلل بالنجاح؛ فبالرغم من أن "إسرائيل" أعلنت جاهزيتها لإطلاق سراح

[105] شلومي ألدار، **مرجع سابق**، ص 232–233.

[106] **المرجع نفسه**، ص 234.

مئات الأسرى الفلسطينيين وفتح المعابر مقابل الإفراج عن شاليط، إلا أن حماس رفضت هذا العرض، لأن "إسرائيل" ترفض أن تحدد الفصائل أسماء المنوي الإفراج عنهم[107].

يذكر شلومي ألدار في كتابه أنه فتحت في هذه الأثناء قناة سرية للتفاوض بين جرشون باسكن Gershon Baskin رئيس معهد للأبحاث في القدس وغازي حمد، الذي كان على اتصال مع أحمد الجعبري. بيسكن تعرف في أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في القاهرة، قبل الانتخابات التي فازت بها حماس، على محاضر بالجامعة الإسلامية كان معروفاً بانتمائه لحماس، وبدأ بالتواصل معه تلفونياً محاولاً عقد لقاء بين شخصيات من حماس وشخصيات سياسية بارزة من الأحزاب الإسرائيلية، حيث أبدت أربع دول استعدادها لاستضافة هذه اللقاءات بسرية. وبحسب رواية بيسكن فإن المحاضر بالجامعة الإسلامية رتب بأن يحضر اللقاء مجموعة من الأساتذة المحاضرين في الجامعة، وبعد انتظار من بيسكن لم تأت جوازات سفر هؤلاء المحاضرين من أجل الحصول على تأشيرة السفر الروسية، فقرر بيسكن السفر لغزة بصحبة حنا سنيورة، وهنالك التقى برئيس الجامعة الإسلامية وتعرف على أحمد يوسف المستشار السياسي لهنية بالإضافة إلى غازي. أخبر أحمد يوسف بيسكن أنه كان سيشارك في هذا اللقاء لكن مجلس الشورى التابع لحماس رفض ذلك[108]. في لقائي المسجل مع أحمد يوسف نفى صحة كلام بيسكن حول لقاء روسيا لكنه أقر بوجود تواصل بين غازي حمد وبيسكن حول شاليط، لكنه عدَّ دوره هامشياً في المفاوضات والدور الأساسي كان لمصر.

حاول بيسكن إقناع أولمرت بفتح قناة تفاوضية عن طريقه، لكن أولمرت رفض في البداية، لم ييأس بيسكن ولجأ إلى ابنة أولمرت (دانا) من أجل إقناعه، وبالفعل نجحت دانا بإقناعه بذلك[109]، نقطة البداية لهذه القناة التفاوضية كانت في شهر أيلول/ سبتمبر 2006 عبر إعطاء إشارة تدل على أن شاليط ما زال على قيد الحياة، وبالفعل تمّ توصيل رسالة بخط اليد وباللغة العبرية عبر الوسيط المصري، وقدمت حماس بالمقابل مطالبها الأولى، وهي خمسمئة أسير بالإضافة إلى وقف العمليات العسكرية ضدّ غزة وفتح المعابر. بعد

---

[107] قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **شاليط من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، ص 37.

[108] شلومي ألدار، **مرجع سابق**، ص 326.

[109] **المرجع نفسه**، ص 241.

أن أوصل بيسكن مطالب حماس اتصل به عوفر ديكل طالباً منه التوقف عن وساطته، لكن نادر الأعصر القنصل المصري في سفارة تل أبيب اتصل ببيسكن وأخبره أن حماس لا تقبل التفاوض مع ديكل، وأشار عليه بالاستمرار كوسيط بين الطرفين[110]، بعد ثلاثة أشهر من بدء وساطة بيسكن أوقف أولمرت هذه القناة (بيسكن – حمد) بشكل مفاجئ، عندما تسرب للشاباك معلومات عن الرسائل المتبادلة عبرها[111].

استمر التفاوض عبر الوسيط المصري، ونتيجة لإصرار حماس رضخت "إسرائيل" مرة أخرى وقبلت بمبدأ الاتفاق على الأسماء المنوي الإفراج عنها، تمّ تسليم قائمة بالأسماء عبر الوسيط المصري في 2007/4/8 وفي 2007/8/29. أعلن أسامة المزيني القيادي في حماس أن حماس توصلت إلى صفقة تقضي بالإفراج عن 450 أسيراً فلسطينياً مقابل شاليط. اتضح فيما بعد أن "إسرائيل" أفشلت الصفقة لأنها لم توافق إلا على أربعين اسماً وردت في القائمة التي سلمتها حماس بحجة أن الباقين هم عبارة عن أسماء "ثقيلة" ومسؤولين عن قتل العديد من الإسرائيليين[112].

بقيت المفاوضات تراوح مكانها نتيجة الرفض الإسرائيلي لقائمة الأسماء التي قدمتها حماس، فطالب عوفر ديكل القيادة الإسرائيلية بتغيير مصطلح "مخربون أيديهم ملطخة بالدماء" وإبداء مرونة من أجل المضي قدماً لتنفيذ الصفقة، لكن طلبه اصطدم بالرفض من قبل رئيس الشاباك يوفال ديسكين والقيادة الإسرائيلية. على صعيد آخر تمّ في 2007/7/16 إنجاز صفقة التبادل بين "إسرائيل" وحزب الله وتمّ الإفراج عن أسرى عرب وفلسطينيين مقابل جثتي الجنديين الإسرائيليين عبر وساطة ألمانية. في 2008/9/20 أعلنت حماس على لسان الزهار أن حماس ستلغي كل شيء وستبدأ بأسماء وأرقام جديدة في صفقة شاليط إذا ما استمر التراجع والخرق الإسرائيلي لما تمّ الاتفاق عليه بهذا الشأن، فصرح قائلاً: "ما تمّ الاتفاق عليه مع الوفد المصري هو ألف أسير، والآلية 450 عندما يتم استلام الجندي ونتأكد أن 450 خرجوا وبعد ذلك يتم إطلاق 550 خلال شهرين بالإضافة للنساء والأطفال"[113].

---

[110] وسام أبو عفيفة، كواليس مفاوضات وفاء الأحرار – الحلقة الأولى، موقع الرسالة.نت، 2013/10/21.

[111] شلومي ألدار، **مرجع سابق**، ص 241.

[112] قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **شاليط من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، ص 37.

[113] **المرجع نفسه**، ص 40–41.

حاولت "إسرائيل" إجراء مفاوضات مباشرة مع حماس لتأمين إطلاق شاليط، وتدخّل من أجل ذلك العضو العربي في الكنيست عباس زكور، لكن حماس رفضت ذلك، كما قام ديكل بالالتقاء برئيس الهيئة القيادية العليا لمعتقلي حماس في سجون "إسرائيل" يحيى السّنوار من أجل التدخل للضغط على قيادة حماس لإنجاز الصفقة، فكان جواب السّنوار "بإمكانكم التوجه لقيادة حركة حماس في خارج السجون لإتمام صفقة التبادل"، كما حاولت بعض الجهات الأوروبية وعلى رأسها فرنسا إجراء وساطات من أجل إتمام الصفقة، هذه المحاولات وغيرها لم تسفر عن شيء يذكر[114].

أعلنت حماس على لسان أسامة المزيني أن جهود الإفراج عن شاليط فشلت بسبب وجود ثلاث عقبات، أولها أن "إسرائيل" لم توافق إلا على 300 من القائمة التي قدمتها حماس وتشمل 450 أسيراً. وثانيها أن "إسرائيل" تريد إبعاد أسرى الضفة الغربية إلى خارج فلسطين. وثالثها إصرار "إسرائيل" على استبعاد بعض المجاهدين من عملية التبادل. بعد إجراء الانتخابات في "إسرائيل" وفوز نتنياهو وتسلمه رئاسة الوزراء في2009/3/31، استبدل نتنياهو ديكل بضابط من صفوف الموساد يدعى حجاي هداس Hagai Hadas ليتم استئناف الوساطة غير المباشرة من جديد. في 2009/10/2 ومن خلال وساطة مصرية ألمانية، أطلقت "إسرائيل" سراح 19 أسيرة فلسطينية مقابل شريط مصور يظهر فيه شاليط سليماً معافى[115]، أطلق على هذه العملية اسم "صفقة الشريط".

في 2010/1/10 اتهم خالد مشعل "إسرائيل" بالتلاعب بملف الأسرى، حيث يتقدمون خطوة ثم يتراجعون خطوتين، وأشار إلى أن هنالك أطرافاً دولية وغير دولية لا تريد إتمام صفقة شاليط خشية أن يؤدي ذلك إلى تقوية حماس[116]، كما أعلن الزهار أن المفاوضات قد توقفت وفشلت بسبب أن الإسرائيليين كانوا يحاولون كسب الوقت من أجل تفعيل العمل الاستخباراتي لعلهم يصلون إلى شيء يتعلق بمكان شاليط، بالإضافة إلى أن "إسرائيل" تتفق على أشياء مع حماس ثم تتراجع عنها من أجل جسّ نبض حماس وهل ستثبت على مواقفها أم لا بحيث كانوا يتفقون على إدراج أسماء في

[114] **المرجع نفسه**، ص 42.

[115] **المرجع نفسه**، ص 43–44.

[116] **المرجع نفسه**، ص 45.

الصفقة ثم يتراجعون عنها. كما أوضح الزهار أن المفاوضات توقفت منذ شهر شباط/ فبراير 2010 بعد أن مرّت بسلسلة طويلة من الجولات، حيث بدأت الوساطة من الجانب المصري بعد عملية الأسر مباشرة، إلا أن "إسرائيل" كانت ترفض إعطاء الثمن الذي تطلبه حماس ففشلت المفاوضات. فتدخل حينها البريطانيون والإيرلنديون للوساطة وتمّ الاتفاق على سبعين اسماً ثم تمّ الانتقال لمصر لتدار المفاوضات فيها، خاض فيها الطرفان 25 جولة مركزة من المفاوضات غير المباشرة بحيث عقدت في اليوم الواحد أربع إلى خمس جلسات. بعدها طلبت "إسرائيل" تدخل الوسيط الألماني لمتابعة ما تمّ الاتفاق عليه وخصوصاً فيما يتعلق بـ 550 أسيراً سيتم تقديمهم كبادرة حسن نية للجانب المصري. حاولت حماس وضع معايير لهؤلاء الـ 550 أسيراً. وبخصوص الـ 450 أسيراً قام الوسيط الألماني بعقد 62 جولة جديدة من المفاوضات وتوصل الطرفان إلى اتفاق حول 325 اسماً من 450 اسماً. أبلغ نتنياهو موافقته على الأسماء عبر الوسيط الألماني، لكنه تراجع عن موافقته بعد اجتماعه بالمجلس الوزاري المصغر "اللجنة السباعية" الذين رفضوا الاتفاق وقرروا عدم السماح لأي أسير محرر من حماس بالعودة للضفة الغربية وإبعادهم جميعاً، كما رفضوا الأسماء الـ 325 التي تمّ الاتفاق عليها واقترحوا بدلاً من ذلك خفض الأحكام من 100 عام إلى 50 فتفجرت المفاوضات وتوقفت[117].

توقفت جهود الوساطة المصرية عقب اندلاع الثورة المصرية في 2011/1/25 وتنحي مبارك، وفي 2011/4/13 استقال حجاي هداس من منصبه نتيجة يأسه من التوصل لاتفاق، فتم تعيين المسؤول في جهاز الموساد ديفيد ميدان David Medan خلفاً له[118]. لجأ ميدان لتفعيل قناة باسكن – حمد التفاوضية، ميدان اقتنع أن قناة باسكن – حمد هي الأسرع والأكثر نجاعة وأن الجعبري يتواصل من خلالها، لذلك اعتمد على هذه القناة وأعطى تفويضاً لبيسكن بالتفاوض، كما عرض من خلاله على حماس التفاوض المباشر عبر الهاتف أو السكايب Skype، ويكون الحديث بين بيسكن وحمد وبشكل

---

[117] قناة الجزيرة مباشر، مباشر مع محمود الزهار: تبادل الأسرى بين حماس وإسرائيل، يوتيوب، 2010/7/3، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=v2Hs7VL7sFs

[118] قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **شاليط من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، ص 46.

غير مباشر بين ميدان والجعبري. تمّ طرح ذلك في 2011/7/19 ولكن الجعبري رفض الاقتراح وبقيت المفاوضات تسير بآليتها السابقة، رسائل ومكالمات هاتفية بين بيسكن وحمد[119].

ميدان كان متحمساً لإنهاء الصفقة، ويبدو أنه كان يملك تفويضاً قوياً من نتنياهو لإنهائها بعكس سابقيه، فعرض الالتقاء في أكثر من مكان مع حماس لكن الجعبري رفض ذلك، كانت صلابة الجعبري سبباً في خروج الصفقة بشكلها المشرف مع أن الشاباك في البداية كان يفسر هذه الصلابة بعدم رغبة الجعبري بإجراء صفقة وأنه يريد الاحتفاظ بشاليط كورقة ضغط. عندما بدأت قناة بيسكن – حمد بالدخول في التفاصيل تمّ نقل التفاوض إلى القاهرة بموافقة الجعبري، ويبدو أن ميزة قناة بيسكن – حمد تكمن في أن المفاوضات تتم عبرها بشكل سريع، وفي كل وقت بدون مواعيد مسبقة عبر الهاتف والبريد الإلكتروني[120].

في 2011/6/5 أعلن مكتب وزير الدفاع الإسرائيلي أن "إسرائيل" بحثت مع المشير طنطاوي رئيس المجلس العسكري والحكم الانتقالي بمصر موضوع شاليط، وفي 2011/10/11 تمّ إبرام صفقة شاليط التي ضمت 1,027 أسيراً على دفعتين؛ 450 أسيراً من الأحكام العالية والمؤبدات تختارهم حماس، ثم بعدها بشهرين 550 أسيراً تختارهم "إسرائيل"، بالإضافة إلى 27 من النساء الأسيرات. ضمت الصفقة 350 أسيراً من المؤبدات وشملت معتقلين من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وأراضي 1948 والشتات، تضمن الاتفاق إبعاد 163 أسيراً من الضفة الغربية إلى غزة و42 إلى سورية وقطر وتركيا[121].

حتى اللحظة الأخيرة من عمر الصفقة لم تكُفّ "إسرائيل" عن المناورة ومحاولة التقليل من قيمة الصفقة وتشويهها، ففي ليلة الإفراج عن الأسرى تمّ جمعهم في سجن النقب وتمّ إعطاؤهم تعهداً يتضمن الإلتزام بعدم العودة للممارسة العنف من أجل التوقيع عليه، رفضت قيادة أسرى حماس التوقيع على أيّ تعهد مهما كان شكله، وعدّوا الأمر

---

[119] وسام أبو عفيفة، كواليس مفاوضات وفاء الأحرار – الحلقة الثانية، الرسالة.نت، 2013/10/24.

[120] المرجع نفسه.

[121] قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **شاليط من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، ص 54.

فخاً ينصب لهم، فتم عزل قيادة أسرى حماس في الزنازين وأخبرتهم إدارة السجون أنها ستحذف أسماءهم من الصفقة إن لم يوقعوا على التعهد. تمسكت قيادة أسرى حماس بموقفها والتزم سجناؤها بموقف القيادة، فاضطرت "إسرائيل" لإحضار الوسيط المصري ياسر الغزاوي إلى سجن النقب من أجل إقناعهم بذلك، دار نقاش بين قيادة الأسرى والوسيط المصري حول الموضوع واستفسروا منه إذا كانت الصفقة تنصّ على توقيع أيّ تعهد، فنفى الوسيط المصري ذلك. نفي الوسيط المصري دفع الأسرى للتمسك بموقفهم وأعلنوا أنهم يفضلون البقاء في السجن على أن يوقعوا أيّ تعهد، مرة ثانية اضطرت "إسرائيل" للرضوخ والتراجع فألغت التوقيع على التعهد كشرط للإفراج عن الأسرى[122].

نجاح الصفقة يعدُّ نصراً كبيراً لحماس، لأنها استطاعت فرض الكثير من شروطها على "إسرائيل" وانتزعت منها موافقة على أسماء كانت ترفضها، مقابل الشعور بالفرح الشديد من الجانب الفلسطيني كان الجانب الإسرائيلي مصدوماً من نتيجة الصفقة، ومن فشل أجهزته الأمنية بالحصول على أيّ معلومة تفيد بمكان شاليط طوال خمس سنوات من احتجازه على مرمى حجر في غزة. أقرّ رئيس الشاباك ديسكين بهذا الفشل وعدَّه فشلاً شخصياً وأنه يتحمل مسؤوليته، وكذلك أقر يورام كوهين Yoram Cohen رئيس الشاباك الذي جاء بعد ديسكين بفشله في الحصول على معلومات حول مكان شاليط، نتيجة هذا الفشل لم يكن أمام الحكومة الإسرائيلية مفر من إجراء عملية التبادل. ويعزو مائير داغان Meir Dagan، رئيس الموساد السابق، سبب فشل الأجهزة الأمنية إلى أن حراس شاليط من أفراد حماس لم يستخدموا أيّ جهاز خليوي أو كمبيوتر وكانوا معتقلين معه، وليس لهم أيّ اتصال بأحد سوى أحمد الجعبري[123]. كان واضحاً للجميع خضوع نتنياهو و"إسرائيل" لشروط حماس، كما صرّح بذلك أفرايم هليفي رئيس الموساد السابق[124].

بعد الاطلاع على سير مفاوضات شاليط يمكننا تلخيص المراحل التي مرّت بها صفقة شاليط كالتالي:

---

[122] مقابلة مع توفيق أبو نعيم، 2014/3/20.

[123] موقع والا الإخباري، 2012/10/18، انظر: http://news.walla.co.il/?w=//2577040 (بالعبرية)

[124] صحيفة **الرسالة**، 2012/6/3.

1. تحميل "إسرائيل" السلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن المسؤولية عن إعادة الجندي والضغط عليه من أجل إعادته بدون مقابل.
2. رفض مبدأ التفاوض مع حماس والتهديد باللجوء للحرب.
3. الضغط العسكري وشنّ الحرب الذي بدأ بعملية أمطار الصيف.
4. الضغط على حماس باعتقال 64 نائباً في التشريعي وعلى رأسهم عزيز الدويك بالإضافة للوزراء ورؤساء البلديات في الضفة الغربية.
5. تشديد الحصار على قطاع غزة.
6. الدخول في مفاوضات طويلة مع حماس بعد يأس الإسرائيليين من قدرتهم على استعادة شاليط بالطرق العسكرية.
7. جسّ نبض حماس من خلال إدراج أسماء ثم التراجع عنها.
8. المراوغة وكسب الوقت من أجل تفعيل العمل الاستخباراتي بغية الوصول لمكان شاليط.
9. محاولة فتح قناة تفاوضية مباشرة من خلال السجون وقناة بيسكن – حمد.

وأخيراً الرضوخ لمطالب المقاومة وإبرام الصفقة بعد فشل كل أساليب المراوغة وكسب الوقت.

خاتمة:

تدرج الموقف الإسرائيلي من الرفض التام لمبدأ التفاوض مع حماس إلى القبول بالجلوس معها على طاولة المفاوضات والتعايش مع سيطرتها على قطاع غزة. وتغيّر الموقف الإسرائيلي إذ لم يكن ليتحقق إلا بعد امتلاك حماس لبعض أوراق القوة من قبيل الصواريخ والجندي المأسور شاليط.

حماس وكأي حركة تحرر وطني تسعى للتخلص من الاحتلال مضطرة للتفاوض مع عدوها، وكنتيجة لتغير الواقع المحيط بحماس تطور موقفها من التفاوض والعملية السلمية، فبعد أن كانت ترفض سياسياً نهج التفاوض —وإن كان بعض خطباء المساجد المحسوبين عليها يحرّمونه دينياً— أصبحت ترى أن التفاوض هو وسيلة وأداة لتحقيق أهدافها، فهي تدرك أهمية التفاوض كأداة مهمة للتحرر من الاحتلال، لذلك لا ترفض مبدأ التفاوض المباشر أو غير المباشر. ففي فكر حماس السياسي لا يوجد ما يمنعها من

خوض مفاوضات مباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي. لكن يوجد لديها مانع سياسي، مرتبط بتقدير المصلحة، في خوض هذا النوع من المفاوضات، وفي حال تعدل ميزان القوى فلا يستبعد أن تخوض حماس مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل"، دون التنازل عن الثوابت التي تؤمن بها.

التطور الذي طرأ على موقف حماس من المفاوضات يعدُّ طبيعياً لأنه شبيه بما حدث مع كثير من حركات التحرر الوطني حول العالم، بل هو أقرب لما حدث مع حركة فتح التي خاضت اتصالات مع "إسرائيل" في السبعينيات وأبرمت اتفاقيات هدنة معها عقب اصطدامها عسكرياً معها في أثناء تواجدها في لبنان، ثم المفاوضات غير المباشرة في الثمانينيات، وأخيراً المباشرة بعد مؤتمر مدريد. الفرق بين حماس وفتح في هذا الشأن أن حماس تضبط نفسها أيديولوجياً برفضها شروط الانخراط في العملية السلمية وأهمها الاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود ونبذ "العنف"، لذلك من غير المتوقع أن تقبل "إسرائيل" خوض مفاوضات ذات بعد سياسي مع حماس دون قبولها بهذه الشروط.

اتسمت الاتصالات والمفاوضات بين "إسرائيل" وحماس بأنها غير مباشرة، أما التواصلات المباشرة فترفضها حماس حتى الآن؛ وما حدث منها فرضته ظروف الاحتلال، التي تنتقص من حرية وإرادة الفلسطينيين، وحدثت معظمها في السجون. وبشكلٍ عام، استطاعت حماس اكتساب شرعية سياسية وتحصيل اعتراف ضمني من "إسرائيل"، بالإضافة لتحصيل مكاسب سياسية ما كان لها أن تحققها بدون خوض المفاوضات.

حماس ترفض تقديم تنازلات صريحة والقبول بشروط الرباعية من أجل الانخراط في العملية السلمية، لكنها تقدم تنازلات ضمنية من أجل الوصول لاستراتيجية وطنية موحدة مثل إعادة التأكيد على ما طرحه الشيخ أحمد ياسين بإقامة دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران، والتأكيد على أن هنالك أشكال متعددة للمقاومة.

في الموقف من المفاوضات المباشرة هنالك ثلاثة تيارات داخل حماس، التيار الأول يرى أنه لا بأس في خوض مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل" إذا دعت الحاجة لذلك، والتيار الثاني يرى أن الأصل أن تكون المفاوضات غير مباشرة حتى لو دعت الحاجة لذلك، أما التيار الثالث فيرى أن يتم توكيل السلطة و م.ت.ف بعملية التفاوض.

الأطراف الفاعلة في العملية السلمية تدرك أن حماس قادرة على إفشال مسيرة السلام في حال لم تكن شريكاً بها، لذلك هنالك محاولات لدمجها في العملية السلمية بعد إخضاعها. بالنسبة لحماس فلا يستبعد أن تخوض مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل" في حال تعدل ميزان القوى في الصراع الدائر بينهما ليكون متوازناً على الأقل.

كلا الطرفين، "إسرائيل" وحماس، يرى صعوبة في التوصل لحل نهائي للقضية الفلسطينية لذلك التقت مصلحتهما في التوصل إلى اتفاقات آنية ذات طابع أمني مطلبي دون التوصل لحل سياسي، فـ"إسرائيل" لا ترغب في "التنازل" عن أيّ شيء لصالح الفلسطينيين ولا يوجد ما يرغمها على ذلك، وحماس ترى أنه وفي ظلّ اختلال ميزان القوى لصالح "إسرائيل" فالأفضل هو إبقاء الصراع مفتوحاً دون إنهائه واللجوء لحلول مؤقتة تحت مظلة الهدنة وبدون الاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود.

Israel and Hamas: The Dialectic of Mutual Restraining, Communication, and Negotiations 1987–2014

هذا الكتاب

تعالج هذه الدراسة جدلية العلاقة بين حركة حماس و"إسرائيل" من خلال تتبع حالة التدافع والصراع التي أدت إلى اتصالات غير مباشرة بين الطرفين متعلقة على الغالب بصفقات تبادل الأسرى، أو اتصالات مباشرة فرضها الاحتلال خصوصاً في السجون الإسرائيلية. وتتعرض الدراسة لهذه الاتصالات والمفاوضات بالتحليل، مع اعتماد المنهج التاريخي بالإضافة للمنهج الوصفي، كما تمّ استخدام المقابلة كأداة من أدوات البحث.

وتستقصي الدراسة استراتيجية وسياسة "إسرائيل" تجاه حماس بشكل عام وفيما يتعلق بالمفاوضات بشكل خاص، وتبين لنا موقف حماس من التفاوض مع العدو الإسرائيلي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن حماس لا ترفض التفاوض من حيث المبدأ، فهي تدرك أهميته كأداة من أدوات التحرر من الاحتلال، ولا يوجد في فكر حماس السياسي ما يمنعها من خوض مفاوضات مباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي، لكن يوجد لديها مانع سياسي مرتبط بإدارة الصراع وأولوياته وتقييم المصالح والمفاسد؛ وبالتالي فهي مسألة اجتهادية قد تتعدد فيها الآراء، لكن البنية المؤسساتية لحماس وقيادتها سترجح في النهاية الخيار الأنسب.

ISBN 978-9953-572-59-8

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net